جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
الفرع : تاريخ
التخصص:تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالب:
اسمهان دغنوش

يوم:04/07/2019

المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي (1989- 2011م)

لجنة المناقشة:

وافية نفطي	أ. مح ب	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	رئيس
الأمير بوغدادة	أ. مس أ	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	مشرف ومقرر
صالح الصيد	أ. مس أ	**جامعة بسكرة محمد خيضر**	مناقش

السنة الجامعية:**2018- 2019**

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الى والدي اللذين لا استطيع لجميلهما ردا ...ابي العزيز المثل والقدوة ارق كلمات العرفان والتقدير...امي الغالية البحر الفياض بالحب والحنان...

الى اخواني واخواتي الاعزاء عزالدين، رمزي، كنزة، شهناز، رميساء، كل الاحترام والتقدير ، دون ان انسى زوجة اخي الغالية وردة.

الى كل العائلة الكريمة وكل الاصدقاء الاوفياء جميعا.

الى كل من يبحث عن العلم والمعرفة .

اهدي هذا الجهد المتواضع .

شكر وعرفان

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإكمال هاته المذكرة ،والصلاة والسلام على

البعوث رحمة للعالمين محمد خاتم الانبياء والمرسلين

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير للأستاذ المشرف «الأمير بوغداده " على

ماقدمه لي بداية من قبوله الاشراف علي الى غاية اتمام هذا العمل

والشكر موصول الى أساتذة قسم التاريخ بجامعة محمد خيضر على ما قدموه من

توجيه ونصائح وأخص بالذكر الاستاذ "فؤاد جدو" الذي لم يبخل علي بنصائحه

وإرشاداته القيمة

الى من وقف بجانبي في كل خطواتي وكان العون والسند اختي "كنزة "

والشكر الجزيل لكل عمال مكتبة العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة

لتفانيهم وتعبهم في مساعدتنا

وفي الاخير الشكر موصول لكل من ساعدني من بعيد او قريب في اتمام هذه

المذكرة.

مقدمة

شهد العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، عقب انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991، تبدلات عميقة في النظام الدولي ذهب البعض إلى وصفها بأنها غير مسبوقة وأنها وضعت العالم فجأة في مواجهة تصورات جديدة وعولميات متنوعة، ومتغيرات سريعة، وأساليب عديدة في الاندماجات لم تكن معروفة من قبل.

حيث اتفقت الغالبية العظمى من الباحثين وصناع القرار في مختلف أنحاء العالم على أن هذه التحولات قد أدت إلى تبدلات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة، والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، استنادا إلى مؤشرات كثيرة أبرزها:

تفكك حلف وارسو، وانهيار الاتحاد السوفياتي وانفراط عقد المنظومة الاشتراكية، وانتهاء الشيوعية كقوة ايديولوجية وتغيير الخريطة السياسية لكثير من الدول والنظم الإقليمية ،وتزايد دور التكنولوجيا ومراكز التجمعات الصناعية الذي أدى إلى مزيد من اندماج الأسواق وبنفس الوقت تجزئة السياسة، وتغيير الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة القومية، وأن التوجهات العالمية الجديدة تتجه إلى النيل من أساس وجودها وكيانها.

ونتيجة لكل هذه المتغيرات الدولية، ازداد الاهتمام بالوطن العربي من قبل الدول الغربية بسبب ما يملكه من امكانيات كبيرة ومهمة، خصوصا في مجال الطاقة والمواد الخام الاولية، التي تشكل المصدر الأساسي للصناعات الغربية، والتي تضمن له مصالحه وتحقق استمرارها من خلال الإطاحة بالأنظمة التي تعرقل ذلك والوقوف بقوة إلى جانب النظم التي تتوافق معه وتضمن استمرار هذه المصالح.

الإشكالية:

ما مدى انعكاس المتغيرات في النظام الدولي على الوطن العربي ما بين (1989-2011م)؟

الأسئلة الفرعية:

ما طبيعة النظام الدولي وما أهم متغيراته؟

ما أثر التحولات البنيوية والمتغيرات في البيئة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة على الوطن العربي؟

أهمية الموضوع:

لقد تم تناول هذا الموضوع لماله من أهمية على مستوى الساحة الدولية خاصة وأنه يسلط الضوء على أهم المتغيرات التي تلت الحرب الباردة، وأثرت على العالم ككل وانعكست بشكل أكبر على المنطقة العربية.

أهداف الدراسة:

التعرف على التحولات الدولية وأثرها على الوطن العربي.

تبيان الدور الجديد الذي لعبته الولايات المتحدة الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي التي اعتبرت نفسها الضامن الرئيسي لبعض دول المنطقة والمشرفة على اوضاعها الامنية والاقتصادية والسياسية للدول العربية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع الى عدة اعتبارات يمكن الوقوف عندها في مجموعة من النقاط:

الميول الشخصي وحب الاطلاع على كذا نوع من المواضيع ومحاولة فهمها وتحليلها.

الرغبة في معرفة أهم الأحداث والتطورات التي تلت الحرب الباردة، وما افرزته هذه التحولات الجديدة من أحداث متنوعة مست جوانب مختلفة للطن العربي.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في دراسة الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع كان لها دور كبير في شرح وفهم الموضوع اكثر وتنوعت بين جرائد ومجلات وكتب ومذكرات ماجستير ودكتوراه نذكر أهمها: "أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الانظمة السياسية العربية" لوسام ميهوب، "المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي" لنظير محمود أمين، "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي" لأبو القاسم أحمد هدية وعبد الحكيم عمار نابي، "المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990- 2005)" لنسرين ياسين الحمداني، "أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الامن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة 1990- 2010" لخليل إبراهيم حجاج وآخرون، أيضا مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة لمصطفى بخوش.

المنهج المعتمد:

نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على بعض المناهج نذكر منها:

المنهج التاريخي:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي من خلاله تم التعرف على مختلف الاحداث التي تلت الحرب الباردة وظهور العديد من المتغيرات التي كان لها الأثر على الوطن العربي متبعين في ذلك تحولاته الزمني.

منهج التحليلي:

تم استخدام هذا المنهج لتحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والجانب الامني للوطن العربي بعد نهاية الحرب الباردة.

المنهج الوصفي:

الذي يهتم بوصف الاحداث من حيث الزمان والمكان وهذا ما شاهدناه اكثر في حرب الخليج الثانية 1991 وغزو العراق **2003**.

دراسة الخطة:

من اجل الإجابة عن الإشكالية وأسئلتها الفرعية تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، كذلك قائمة بمجموعة من المراجع والملاحق التي تم توظيفها لتوضيح ما ذكرت الدراسة.

فالفصل الاول فصل تمهيدي جاء بعنوان أبرز المتغيرات الدولية للعالم ما بعد الحرب الباردة واندرج تحته مبحثين: الأول جاء بعنوان انتهاء الحرب الباردة، التي بدأت دلالتها مع انهيار الاتحاد السوفياتي كقوة ايديولوجية، وبروز النظام العالمي الجديد بإشراف الولايات المتحدة الامريكية، اما المبحث الثاني فخصصناه للجانب الاقتصادي من خلال بروز العولمة كمؤسسة اقتصادية، تم التعريف بها، والتكلم أيضا عن بداياتها والمؤسسات الاقتصادية التابعة لها والتي تعتمد عليها.

الفصل الأول: جاء بعنوان أثر المتغيرات الدولية للعالم ما بعد الحرب الباردة على الوطن العربي في الفترة الممتدة من 1989 إلى 2001، واندرج تحته ثلاثة مباحث، المبحث الأول تحدث عن حرب الخليج الثانية (1990- 1991) واندرج تحتها أربعة مطالب، الاول تحدث

عن دور العامل النفطي في الاجتياح العراقي للكويت، والثاني كيف تدخلت الولايات المتحدة في الأزمة، والثالث عن اسباب شن الولايات المتحدة الحرب على العراق، والمطلب الرابع والأخير تكلم عن النتائج التي أفرزتها حرب الخليج الثانية، وعن المبحث الثاني فقد جاء بعنوان العمليات السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وقد تم التركيز على ثلاثة نماذج و التي كان أبرزها مؤتمر مدريد عام 1991، واتفاق اسلو عام 1993، والاتفاقية الاردنية الإسرائيلية عام 1994، أما المبحث الثالث والأخير من الفصل الأول فقد جاء بعنوان أثر العولمة الاقتصادية على الوطن العربي، تم التحدث في المطلب الأول عن أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية على الوطن العربي من خلال صندوق النقد والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات، أما المطلب الثاني فقد تحدث عن المشاريع المتوسطية والنموذج كان مشروع الشراكة الأورو متوسطية عام 1995.

أما الفصل الثاني والأخير فقد جاء بعنوان أثر المتغيرات الدولية للعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر على الوطن العربي في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، وجاء ضمنه مبحثين، المبحث الأول المعنون بالاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، وتم التكلم فيه عن الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لشنها الحرب على العراق وتنوعت بين أسباب مباشرة وغير مباشرة، وفي المطلب الثاني عرض لنتائج الغزو الامريكي العراقي سواء على المستوى المحلي العراقي أو المستوى الاقليمي الدولي، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان مشروع الشرق الاوسط الكبير، واندرج تحته ثلاثة مطالب تم من خلالهم التطرق إلى التعريف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، والأهداف من هذا المشروع وأيضا مواقف وردود الأفعال العربية حول مشروع الشرق الاوسط الكبير.

وينتهي الموضوع بخاتمة تتضمن النتائج التي تم التوصل إليه، ودعم الموضوع أيضا بمجموعة من الملاحق لها علاقة بالموضوع وتساهم أيضا في شرح وتوضيح أكثر، ثم قائمة المراجع المعتمدة، يليه بعد ذلك فهرس للموضوعات

الصعوبات:

الموضوع سياسي في أغلبه لذلك وجدنا صعوبة في تناوله بصيغة تاريخية، حيث أن أغلب الدراسات تعالج الموضوع بطريقة سياسية.

قلة المادة العلمية في هذا المجال من الناحية التاريخية.

فصل تمهيدي:

أبرز المتغيرات الدولية في العالم ما بعد الحرب الباردة

لقد تغير كثيرا وجه التاريخ منذ فجر العقد الأخير من القرن العشرين، وبدأت العلاقات الدولية تدخل مرحلة جديدة غابت عنها طويلا بفعل ما شهدته من أحداث وتطورات في بنية العالم.

وأبرز هاته التحولات التي شاهدتها التسعينات هي نهاية أو اختفاء الاتحاد السوفياتي كقوة أعظم في إحدى كفتي ميزان العلاقات الدولية.

لقد كانت لهذه المرحلة الجديدة ملامح ومميزات صبغت مجرياتها وشكلت علامات بارزة فيها، وقد كانت من أبرزها الأحداث السياسية والعسكرية بالإضافة إلى الأحداث الاقتصادية الجديدة التي ظهرت بعد انهيار النظام الاقتصادي الشيوعي الذي كان الاتحاد السوفياتي حاضنه الرئيسي، ولهذا سنحاول في هذا الفصل التمهيدي التركيز على دراسة هذه الظواهر الجديدة.

المبحث الأول: انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفياتي

مثلما ارتبط ظهور الحرب الباردة ببروز الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية كنظام سياسي واجتماعي وكقوة دولية ذات قدرات عسكرية وتحالفات دولية جعلت منها إحدى القوتين الرئيسيتين في عالم ما بعد الحرب الثانية، كذلك ارتبط انهيار البناء السوفياتي في أوائل التسعينات بانتهاء الحرب الباردة والعلاقات والمفاهيم التي حكمت ووجهت العلاقات الدولية على مدى الحقب الأربع الماضية[1].

فلقد وصل ميخائيل غورباتشوف إلى حكم الاتحاد السوفياتي في بداية العام 1985م، الذي حاول إصلاح النظام السوفياتي في إطار الحملة الهادفة إلى تقوية هذا النظام وإعادة البناء والتجديد في بنية الدولة السوفياتي الشمولية[2].

فبعد أن تولى السلطة أعلن انتهاجه سياسة "الغلاسنوست"، وقدم خطة لإصلاح الأوضاع سماها "البريسترويكا"، وتتضمن خطوطها العريضة الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الانسان، والتحول إلى اقصاد السوق، وإلغاء احتكار الحزب الشيوعي للسلطة وحظر التعددية الحزبية، وزيادة استقلالية المؤسسات المحلية، وإبعاد العلاقات الدولية عن العسكرة ولكن خطته بائت بالفشل وأدت إلى تسارع انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991م وانهاء تجربة الدولة الاشتراكية وانهيار ثورة أكتوبر[3].

---

[1]. السيد أمين شبلي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد**، مهرجان القراءة للجميع، مصر، ص137.

[2]. أبو القاسم أحمد أبو هدية، عبد الحكيم عمار شابي، "**المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع العربي**"، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد الثامن، ص132.

[3]. سمير الخطيب، **لماذا انهار الاتحاد السوفياتي**، 2017/07/22، ماخوذة من:الحوار المتمدن، تاريخ الزيارة: 2018/11/11 ،على الساعة :21:25

فالمضامين التي انطوت عليها تلك السياسات جاءت متناقضة مع ما اعتمدت عليه الشعوب السوفياتية لأكثر من 50 عاما مما أدى إلى انتشار الفوضى الادارية، وتدهور معدل الانتاج، وتآكل الشعور بالأمن الذاتي، والترويج لأسلوب الحياة الأمريكية على حساب أسلوب الحياة الاشتراكية، وفي ضوء ذلك فقد أدت مخرجات الحياة السياسية إلى تحويل عملية التجديد وإعادة البناء إلى كارثة اجتماعية – سياسية في الاتحاد السوفياتي[1].

وإذا أردنا الحديث أكثر عن الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي فقد تعددت التفسيرات لعملية انهيار أحد ركني القطبية الثنائية فهناك من يرجعها إلى الحالة الاقتصادية المنهارة التي كان عليها الاتحاد في السنوات الاخيرة قبل انهياره[2]، الشيء الذي بدا لأغلب الناس أنه يزداد سوءا بدلا من ان يتحسن مع البريسترويكا[3]، في حين يرجعها الآخر إلى القوة الأمريكية وقدرتها على بسط النفوذ والحفاظ على مناطقها وسيطرتها في أنحاء مختلفة من العالم[4].

فالنظام الشيوعي في عهد غورباتشوف كان يعاني صراعات طبقية وفساد وتناقضات داخلية إلى جانب رغبة الشعب بالتغيير بسبب الفقر وانعدام الديمقراطية وتوغل البيروقراطية في مؤسساتها، وفي مقابل ذلك كان الحزب والجيش وأصحاب المصانع يتمتعون بالرفاهية، علاوة

[1]. نظير محمود أمين، **المتغيرات الدولية والاقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي**، كلية القانون والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة ديالي، 2010م، ص476.

[2]. أبو القاسم أحمد أبو هدية، عبد الحكيم عمار شابي ، **المرجع السابق**، ص111.

[3]. كريس هارمان، **انهيار النموذج السوفياتي: الأسباب والنتائج**، تر: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م، ص59.

[4]. أبو القاسم أحمد أبو هدية، عبد الحكيم عمار شابي، **المرجع السابق**، ص111.

على الحصار المفروض على الاتحاد السوفياتي من قبل إدارة ريغان الشيء الذي ساهم في تجويع الشعب الروسي وأدى إلى نهاية الشيوعية السوفياتية[1].

كذلك تفاقم مشكلة القوميات في الاتحاد السوفياتي، إذ أن الاتحاد ضم العديد من القوميات واللغات والاجناس التي لم تكن متشابهة من حيث التاريخ والثقافة واللغات والاوضاع الاجتماعية، وقد بدأت صحوة هذه القوميات مع تولي غورباتشوف الحكم من قبل بعض الجمهوريات الاتحاد بتغلب اللغات القومية على لغة الاتحاد[2].

إضافة للعوامل الداخلية التي لعبت دورا أساسيا في انهيار الاتحاد السوفياتي هناك عوامل خارجية ساهمت أيضا في عملية تقويض البناء الاشتراكي ومن هذه العوامل[3].

الاهتمام بجانب التسليح، حيث أنه منذ بداية الحرب العالمية الثانية صارت ميزانية التسلح ضخمة جدا بالمقارنة مع إمكانيات الاقتصاد السوفياتي، وزادت الانفاق العسكري بوتيرة متعاظمة مع السباق النووي، وغزو الفضاء وغيرها هذا أثر سلبا كثيرا في تدني مستوى معيشة شعبها[4].

أيضا دعم الدول النامية وحركات التحرر الوطني حيث أدى مجيء خروتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي إلى جعل السياسة الخارجية السوفياتية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي ولاسيما العالم الثالث غير الرأسمالي وقد أدى ذلك إلى تزايد التورط السوفياتي الفعلي

---

[1]. مكارم إبراهيم، **أسباب انهيار الشيوعية السوفياتية من مناظير مختلفة**، 02/ 10/ 2011م، مأخوذة من: www. Ahewat. otg، تاريخ الزيارة، 22/ 02/ 2019م، على الساعة: 13:58.

[2]. نسرين ياسين الحمداني، **المتغيرات الاقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية ، جامعة مؤتة، 2007، ص ص101، 102.

[3]. رسمية محمد هادي، **انهيار الاتحاد وانعكاساتها على المنطقة العربية**، دار الحكمة، د.ب.ن،2014، ص151.

[4]. سمير الخطيب، ، **المرجع السابق**، د ص.

في الشؤون الدولية في العديد من دول العالم المختلفة ومن بينها منطقة الشرق الاوسط، وبدأ الاتحاد بمساندة حركات التحرر القومي ومكافحة الاستعمار في آسيا وإفريقيا باعتبارها أداة لتقليص نفوذ القوى الامبريالية الغربية[1].

هذا وقد أدت التحولات في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى:

1- انهيار الشيوعية في كافة دول المعسكر الشرقي

2- انتهاء المواجهة الاستراتيجية بين القوتين العظيمتين وبالتالي وضع نهاية للحرب الباردة بمعناها التقليدي.

3- إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية لأوروبا الشرقية حيث أنه أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى إعادة قيام روابط جغرافية وسياسية جديدة بين جمهوريات الاتحاد السوفياتي[2].

المطلب الثاني: الطموح الامريكي الجديد (النظام العالمي الجديد)

أن ثمة اجتماع بين خبراء السياسة الدولية على أن العام 1989 كانت نقطة الانقطاع الفاصلة للنظام العالمي الثنائي القطبية فلقد تحللت أوروبا الشرقية وإنهيار النظام الشيوعي والاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وتوحدت ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية مرة أخرى تحت لواء دولة واحدة ولقد انتهى عصر الحرب الباردة[3].

هذا أنذر بداية مرحلة جديدة أطلق عليها النظام العالمي الجديد كما صرح بذلك بوش الأب[4]، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 سبتمبر 1991[5]. الذي أكد أنه يحمل في

---

[1]. رسمية محمد هادي، **المرجع السابق**، ص ص 169، 170.

[2]. نسرين ياسين الحمداني، **المرجع السابق**، ص102.

[3]. السيد أبو عطية، **إشكالية النظام العالمي الجديد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص06.

[4]. شاهد اسماعيل الشاهر، "**بنية النظام الدولي الجديد كمحدد للسياسة الخارجية للدولة**"، مجلة نقد وتنوير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق ، أكتوبر 2015، ص133.

[5]. السيد أبو عطية، **المرجع السابق**، ص10.

طياته رؤية شاملة للعالم أبعد من الدول ويتجاوز ويلغي الحدود فيدخل في هذا النظام كل فرد له قدرة على التأثير في الوحدات الرئيسية لاسيما وأننا نعيش في عالم بعد الموجة الثالثة عصر التكنولوجيا التي أصبحت في متناول كل فرد.

وقبل التطرق إلى تعريف النظام العالمي الجديد، نعرف النظام الدولي وهل هنالك فرق بينهما.

الحقيقة الجلية أن اكثر المفاهيم تداولا فيما يخص حقل العلاقات الدولية التي يتداخل في الوقت نفسه مع اصطلاح النظام العالمي، فالأول يأتي بمعنى التفاعل ما بين الوحدات الدولية الذي يتألف من الدول والمنظمات الدولية وقد بدأت ملامح النظام الدولي تبرز بشكل جلي ما بعد الحرب العالمية الثانية وقيام نظم الثنائية القطبية[1]، وقد طرحت العديد من التعريفات لتحديد مفهوم النظام الدولي، ومن بينهم ستانلي هوفمان، وإذ نظر إلى النظام الدولي على أنه عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريقة بنيان أو هيكل العالم فقد تطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغيير في الاهداف السياسية الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة لتغير في شكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكلة للنظام[2].

ويتقف كل من هولستي وموريس آسيت في تعريف النظام الدولي، فمن جهة موريس يمثل النظام "أنماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الارضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محددا، بينما يصفه هولستي" بأنه تجمع يضم هويات سياسية

[1]. سيف نصرت توفيق الهرمزي،" **فواعل النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ص ص 132، 133.

[2]. شاهر اسماعيل الشاهر ، **المرجع السابق**، ص4.

مستقلة، قبائل، مدن، دول، أمما أو إمبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة[1].

ويعرفه خليل حسن "النسق الدولي هو جمع من الدول التي تتفاعل مع بعضها ومع بقية الوحدات أو اللاعبين الفاعلين في النسق"[2].

أما النظام العالمي الجديد " إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولا إلى ما هو عليه اليوم بحيث تتشكل الاحداث وتتطور المفاهيم وفقا لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده، وهكذا فإن هذا النظام يتركز أساسا على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار هادفة لإنهاء واضعاف الفواعل الأخرى[3].

ولقد ساهمت حرب الخليج بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي، حيث مثلت نهاية حرب الخليج فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان على أسماه الرئيس "بوش" نظام دولي جديد، حيث كانت الحرب وسيلة استخداماتها الولايات المتحدة لمنع تشكل البناء السياسي وإضعافها من خلال السيطرة المنفردة على النفط وابراز هشاشة البناء السياسي اختلاف وجهات النظر فيه واخيرا عن طريق استبدال الخطر الشيوعي بتهديد جديد[4].

وقد اقترحت الدعوة الأمريكية لنظام دولي جديد مع محاولات الاعطاء ملامح محددة لهذا النظام وهي حسب الرؤية الامريكية تتلخص في:

---

[1]. خالد جميل عبد الوهاب القطراوي، **التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسية الاسرائيلية اتجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد في العلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2004، ص17.

[2]. خليل حسن، **النظام الدولي المفاهيم والأسس...الثوابت والمتغيرات**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 11، 2013، ص33.

[3]. كوثر عباس الربيعي، مروان سالم اعلي، **مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية " الاتحاد الاوروبي أنموذجا"**، مجلة قضايا سياسية ،العدد 26 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2012 ، د.ص

[4]. مصطفى بخوش، "**مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة**"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.

1- الدعوة إلى الانتقال إلى اقتصاديات السوق، انطلاقا من تصور أمريكي يرى أن الاقتصاد الرأسمالي هو الافضل وأنه يصلح لجميع دول العالم.

2- الهيمنة الامريكية على المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة[1].

3- موافقة معظم الانظمة العربية التي تشيد بالحرية والديمقراطية على تحويل الولايات المتحدة متى شاءت وكيفما شاءت باستخدام القوة العسكرية ضد كل دولة في العالم الثالث تنشد الحرية، او تنادي بحق تقرير المصير أو تسعى لامتلاك القدرات الذاتية التي تسمح لها بالتغلب على عوامل التخلف[2].

[1]. كوثر عباس الربيعي ، مروان سالم العلي ، **المرجع السابق** ، د ص .

[2]. شاهد اسماعيل الشاهر، **المرجع السابق**، ص11.

المبحث الثالث: بروز العولمة الاقتصادية

شهد العالم متغيرات اقتصادية عديدة اسهمت في الانتقال من الصراع الفكري (الإيديولوجي) إلى الصراع والتنافس الاقتصادي، فقد أصبح الاقتصاد المحرك الأساسي للنظام العالمي الجديد، وأصبحت المشكلات الاقتصادية المستعصية عالمية بمفهومها الواسع.

حيث يمكن القول بأن العولمة فضلا عن التكتلات الاقتصادية الكبرى تعد من أبرز الآليات الجديدة للنظام الدولي على الصعيد الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: تعريف العولمة.

برزت "العولمة" بوضوح خلال عقد تسعينات القرن العشرين، ولكنها سرعان ما تحولت إلى إحدى القوى المؤثرة في الوقائع الحياتية المعاصرة، وساعدها في ذلك تفكك منظومة الدول الاشتراكية في شرق أوروبا وإنهيار الاتحاد السوفياتي[1].

فالعولمة في نظر بعض المفكرين هي العملية التي يتم بمقتضاها الغاء الحواجز بين الشعوب تلك العملية التي تنتقل بها الشعوب من حالة الفرقة والتجزؤ الى حالة التجانس والتماثل وهنا تتشكل قيم عالمية موحدة، ويتشكل وعي عالمي يقوم على مواثق انسانية عامة[2].

أما العولمة من وجهة نظر اقتصادية يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الظواهر الاقتصادية ،وتتضمن هذه الظواهر تحرير الاسواق ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للانتاج المصنع من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية[3].

---

[1]. عبد العزيز المنصور، **العولمة والخيارات العربية المستقبلية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، قسم العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة دمشق، 2009 ، ص560.

[2].غربي محمد ، **تحديات العولمة وآثارها على الوطن العربي** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس، جامعة الشلف ، الجزائر ، ص 20 .

[3]. سرور طالبي واخرون، "**مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** "، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثالث، لبنان، اغسطس 2015، ص 123

تتمثل مستويات العولمة الاقتصادية في السلع والخدمات الأفراد رؤوس الأموال والتكنولوجيا والثورة المعلوماتية من أبرز أثارها انتصار النظام الرأسمالي تدمير اللغة العربية، وظهور المؤسسات المالية الكبرى كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الحرة وغيرها وزيادة التبادل التجاري والاقتصادي وإزاحة العوائق الجغرافية والجمركية وتقليل تكاليف النقل وتنسيق القوانين للملكية الفكرية وتحرير التجارة البينية بين الدول وسهولة انتقال رؤوس الأموال تحركها الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات بما يخدم مصالحها وأهدافها[1].

المطلب الثاني: بدايات العولمة

حدد "وبروبرتسون" بداية ظهور العولمة بظهور الدولة القومية الموحدة في أوروبا، وحددها بمراحل أدت إلى تطورها وهي[2]:

المرحلة الجنينية: استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر، وهذه المرحلة شهدت النمو الأولي للجماعات القومية، وتعميق الافكار الخاصة بالفرد والانسانية.

كذلك المرحلة الثانية وهي مرحلة النشوء التي كانت في أوروبا منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى عام 1870[3]، والتي تميزت بتبلور العلاقات الدولية الرسمية.

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة الانطلاق والتي استمرت من سبعينيات القرن الثامن حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين.

وعن المرحلة الرابعة فهي مرحلة الصراع من أجل الهيمنة التي استمرت من منتصف عقد العشرينيات حتى أواخر عقد الستينات من القرن العشرين، وقد بدأت في هذه الفترة

---

[1]. عبد الناصر جرادات وآخرون، **قراءة في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم**، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، 2012، ص06.

[2]. حيدر عبد الله محمد السوداني، **العولمة وتأثيرها السلبي على النظام الاقليمي العربي**، د.ع ، د.ب.ن، د.س.ن ، د.ص.

[3]. عبد العزيز المنصور، **المرجع السابق**، ص 564.

الخلافات والحروب الفكرية، أنشئت عصبة الامم ثم الامم المتحدة بعدها وقد نشأت محاولات ارساء مبدأ الاستقلال القومي ومفاهيم الحداثة (الحلفاء ضد المحور) التي تبعتها الحرب الباردة فضلا عن تبلور مفهوم العالم الثالث[1].

وعن المرحلة الأخيرة فهي مرحلة عدم اليقين التي بدأت في ستينات القرن الماضي واتجهت نحو التأزم اوائل تسعينيات[2]، وقد شهدت هذه الفترة تصاعد الوعي الكوني وصراع الاسلحة الذرية ونهاية الحرب الباردة[3].

المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية:

تطبق العولمة أهدافها عبر مؤسسات عديدة، ومن أولى هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنماء والتعمير، واتفاقية الغات، ومنظمة التجارة العالمية، والشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمار الدولي، ويقوم الإعلام بدور كبير في بلورة موقف دولي مساند للعولمة[4].

وسنتناول المؤسسات الدولية التي تنفذ العولمة أهدافها من خلالها، في النقاط الآتية:

اولا : مؤسسات بروتن وودز:

إن التفكير بحرية التجارة العالمية بدأ قبل عقد اتفاقية الجات عام 1947، وكان من بواكير هذا على الصعيد الدولي إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[5].

---

[1]. حيدر عبد الله محمد السوداني، **المرجع السابق**، د.ص.

[2]. عبد العزيز المنصور، **المرجع السابق**، ص565.

[3]. حيدر عبد الله محمد السوداني، **المرجع السابق** ، د .ص.

[4]. سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، دار الثقافة، عمان، 2009، ص59.

[5]. سهيل حسين الفتلاوي، **المرجع نفسه**، ص89.

أ . صندوق النقد الدولي:

وهو المؤسسة النقدية الأولى، التي تم إنشاؤها في مؤتمر بروتون وودز عام 1944، بهدف النظر في إصلاح النظام النقدي الدولي، وتشجيع التعاون النقدي بين دول العالم، وتحقيق الاستقرار المنشود في معدلات الصرف[1]، وهو لا يتعامل مع أية دولة إلا إذا التزمت بالشروط القائمة أساسا على إزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات، ورؤوس الأموال وبالتالي فقد أسهم الصندوق في دعم اتجاهات العولمة، وزيادة في حوافز التعولم، والانخراط في تيار العولمة إلا من خلال وظائفه التي يؤديها ممثلة في تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها، وتحقيق استقرار في أسعار صرف للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار في أسعار صرف عملتها وتحرير المدفوعات الجارية[2].

ب . البنك الدولي:

وهو المؤسسة المالية التي تم إنشاؤها في مؤتمر بروتن وودز عام 1944، بهدف النظر في إصلاح النظام المالي الدولي، وإيجاد آلية متعددة الأطراف لتمويل عملية التعمير بعد الحرب، والتنمية الاقتصادية[3].

يعمل (البنك الدولي) على توفير التمويل والمعونة الفنية والمشورة في مجال السياسات والأبحاث وغيرها من أشكال الدعم المالي لحكومات الأنظمة السياسية العربية ولتحقيق أهداف حكم القانون وضمان الحريات الأساسية وتحسين نوعية الحياة وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وتحسين الأداء الحكومي، تبني البنك الدولي مجموعة استراتيجيات تتمحور أساسا

---

[1]. عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية البنانية، د.ب. ن، د.س. ن، ص399.

[2]. لخضر طوير، **العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها**، الجزائر، د.س.ن، ص14.

[3]. عادل المهدي، **المرجع السابق**، ص399.

حول إعادة بناء وإصلاح الدولة على أسس من الفعالية وتحقيق حكم القانون ومكافحة الفساد وتحقيق التنمية وتمكين كافة فئات المجتمع وفقا لقاعدة الإنصاف وتكافؤ الفرص[1].

وبكل اختصار، يسعى البنك إلى تدعيم عولمة النشاط الاقتصادي، ويتجلى ذلك في عملية تصفية القطاع العام كشرط من شروط تقديم القروض والمساعدات، حيث تقول ماري شيرلي واحدة من خبراء البنك: "إن تصفية المشروعات العامة غير القادرة على الاستمرار قد أصبح شرطا من شروط الافتراض لأغراض التكيف الهيكلي[2].

ثانيا : منظمة التجارة العالمية:

تعتبر منظمة التجارة العالمية إحدى أهم مؤسسات تنفيذ النظام الاقتصادي النيو لبيرالي المطبق لآليات العولمة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد باشرت المنظمة أعمالها في مطلع 1995بعد انتهاء جولة أورغواي للغات[3].

تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها " منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية"[4].

ولقد شاركت بعض الأنظمة العربية في هذه الدورة منذ بدايتها في سبتمبر 1986 حيث وقعت عدة دول عربية على الوثيقة الختامية للجولة منها: مصر، تونس، المغرب، موريتانيا،

---

[1]. وسام ميهوب، **اثر المتغيرات الاقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على امن الانظمة السياسية العربية** ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2014/1013 ، ص79.

[2]. لخضر طويل، ، **المرجع السابق**، ص12.

[3].باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، الأهلية، عمان، 2003، ص24.

[4]. سهيل حسين الفتلاوي، **المرجع السابق**، ص68.

الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، كما قامت دول عربية أخرى طلباتها للانضمام مثل: السعودية، السودان، لبنان، سلطنة عمان...الخ[1]. (ينظر الملحق رقم1).

ووفقا لما جاء باتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإنه يمكن إيجاز أغراض ومهمات هذه المنظمة على النحو التالي:

1- تسهيل وتنفيذ إدارة الاتفاقيات الجديدة التي تم التوصل إليها في جولة مفاوضات أورجواي متعددة الأطراف ولتحل محل اتفاقية الغات.

2- التعاون على النحو المناسب مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة له من أجل تحقيق تماسك أكثر قوة وأكثر قدر من التنسيق في مجال السياسة الاقتصادية العالمية[2].

3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة الأورغواي.[3]

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات المتعددة القوميات من الظواهر البارزة في الاقتصاد العالمي حيث أصبحت ذات دور كبير في تدويل التجارة والخدمات والاستثمار والإنتاج، وحركة العمالة، وأصبحت تستحوذ على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات العالمية وهي تؤثر دون

[1]. وسام ميهوب، **المرجع السابق**، ص77.

[2]. ضيف الله دهيم عوض الرشيدي، **آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص20.

[3]. مجد الدين خمش، **العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص38.

شك على منظومة وهيكل التجارة العالمية من خلال ما تمتلكه من تكنولوجيا عالية وإمكانيات وموارد ضخمة[1].

كثيرا ما يعتقد البعض بأن الشركات المتعددة الجنسيات لها جنسيات عديدة ولكن في الحقيقة هي شركاته لا تحمل جنسية عدة دول وإنما تنشط في عدة دول ويطلق عليها عدة تسميات من بينها الشركات المتعددة الجنسيات، الشركات عبر القومية، الشركات فوق القومية، الشركات الدولية، الشركات الشمولية، شركات تتمتع بجنسية أكثر من دولة، الشركات العالمية.... الخ[2].

وبالإضافة إلى تعدد تسميات هذه الشركات فقد تعددت تعريفات الشركات المتعددة الجنسيات بقدر عدد الذين ساهموا في وصف هذه الظاهرة ذاتها، فمنهم من يعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها كل مشروع يمتلك ويسيطر على موجودات وأصول مصانع ومناجم، مكاتب وما شابهها في دولتين أو أكثر[3]، وتعرف أيضا على أنها كيانات عالمية ضخمة تمارس أنشطة اقتصادية متعددة، معتبرة أن العالم وحدة تحليلية واحدة، بمعنى أن الشركات المحلية إنما ترى البلد الذي تنتمي وتعمل فيه هو عالمها، فيه تنتج وإليه تعرفه وتبيع، أما بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات فالأمر يتسع ليشمل العالم كله... في أي جزء منه تنتج ولأي جزء منه تبيع[4].

---

[1]. عبد الله عاشوري، **فواعل السياسة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص75.

[2]. طابوش مولود، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2007/2006، ص23.

[3]. عبد الله عاشوري، **المرجع السابق** ، ص76.

[4]. حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، دراسة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص137.

وعن الأمم المتحدة فهي تعرف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[1].

وعن الخصائص التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات نذكر كبر الحجم إذ تبلغ قيمة مبيعاتها لكل منها مئات الملايين من الدولارات، فأكبر أربع شركات دولية تتعدى مبيعات كل منها بليون دولار سنويا[2].

كذلك الانتشار الجغرافي حيث ازداد توجه الشركات نحو توزيع قطاعات وحدات الإنتاج إلى عدد كبير من الدول دون أن يترتب على ذلك فتدان هذه الشركات لتبعية وحداتها الخارجية وفروعها للمركز الرئيسي[3]، ضف إلى ذلك فإنها تتميز بالاحتكار فالأسواق التي تتعامل فيها يحكمها عدد قليل من المنتجين، كذلك استخدامها للتكنولوجيا المتطورة والمهارات الخاصة والمنتجات وكثافة الدعاية والإعلان، كذلك تتميز بالتنويع الشديد في المنتجات والأنشطة...الخ[4].

وعموما فإن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يتزايد بشكل مطرد وهي متمركزة في أقوى الدول عالميا وهي الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، كما تمتلك مجتمعة ما يفوق 172 ألف شركة تسيطر على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين ولها دور كبير في التأثير

---

[1]. أحمد عبد العزيز وآخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدولة النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، د.د.ن، د.ب.ن،2010 ، ص118.

[2]. شريفة جعدي وآخرون، **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد1، ديسمبر 2014، ص16.

[3]. طابوش محمد، **المرجع السابق** ، ص28.

[4]. شريفة جعدي وآخرون، **المرجع السابق**، ص16.

على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى والحاسمة والتأثير على كافة التنمية الاقتصادية مهمتها الاحتكار وعولمة التصنيع[1].

[1]. وسام ميهوب، **المرجع السابق** ، ص80.

الفصل الأول:

أثر المتغيرات الدولية للعالم

ما بعد الحرب الباردة على الوطن العربي

(1989- 2001م)

الفصل الأول: أثر المتغيرات الدولية للعالم ما بعد الحرب الباردة على الوطن العربي 1989- 2001م

لقد شهد العالم متغيرات مهمة بعد نهاية الحرب الباردة 1989 كان لها الاثر الواضح على الوطن العربي، فنتيجة للتحولات العميقة التي حدثت في شكل النظام العالمي قامت في الوطن العربي حرب الخليج الثانية التي خلفت أثار سلبية على امنه القومي

كذلك لقد جرت عملية انهيار الاتحاد السوفياتي ، وما تلاها من تحولات وتبدلات عميقة في بنية النظام الدولي الى دخول القضية الفلسطينية في منعطف جديد، تم خلاله الدخول في مفاوضات سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبعض الدول العربية وبروز مفاهيم جديدة كالسلام خيار استراتيجي

وببروز الهيمنة العالمية الجديدة فرضت اصلاحات عميقة على اغلب الدول العربية في منطقة الخليج والشرق الاوسط والمتوسط من خلال فرضها لمشاريع بالإضافة الى قوة العولمة الرأسمالية التي تمثلها المؤسسات المختلفة للعولمة الاقتصادية وكل هذا سنتطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: حرب الخليج الثانية

المطلب الأول: العامل النفطي في الاجتياح العراقي للكويت

لم يذكر التاريخ المعاصر أزمة إقليمية هزت دول العالم واستفزت مؤسساتها الدبلوماسية والعسكرية ونالت من اهتمام منظمة الأمم المتحدة قدر ما تحقق بالنسبة لأزمة الخليج الثانية التي نتجت عن الغزو العراقي لدولة الكويت[1]، في 2 آب أغسطس 1990[2]، وإذ اشاء الباحث استقراء الاسباب التي حركت المجتمع الدولي تجاه هذا الحدث لما وجد إلا النفط[3]، فالمسألة العراقية الكويتية هي مسألة قديمة قدم الحدود التي وضعت بين البلدين، وقدم النفط كما سبق الذكر أكتشف على حدود هذين البلدين[4].

حيث يكاد يتفق المهتمون بالشؤون السياسية على أن الاجتياح لم يأتي من فراغ، بل كان نتاج كثير من العوامل المحلية والاقليمية، ويخص الجوانب السياسية والاقتصادية والتاريخية[5]، ففي مستهل عام 1990، كان هناك تقرير سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق وضعه مصرفي كبير جاء فيه " إن صورة السبعينات البراقة تلاشت وحل محلها وضع اقتصادي مظلم، وخراب واسع في جميع انحاء البلاد وضياع الأمل بالنسبة للأجيال القادمة ترى هل هنالك ما

---

[1]. حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، تقديم: محمد المجدوب، بسان، بيروت، 2000، ص305.

[2]. سليمان محمد عطية أبو عطيوي، **الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته عن القضية الفلسطينية (1990-1993)**، رسالة ماجيستير ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، 2012، ص18.

[3]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص305.

[4]. سلمان محمد عطية أبو عطيوي، **المرجع السابق**، ص21.

[5]. صالح خلف صالح، **اثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الامريكية (1988-2008)**، رسالة ماجستير، كلية الاداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2010، ص23.

يمكن عمله لتغيير هذا الواقع المؤلم؟ يحزنني أن أقول إنه في ظل الحكومة الحاضرة لابد أن يسير الوضع من سيء إلى أسوأ[1]"

حيث خلفت الحرب العراقية – الايرانية تداعيات ونتائج عديدة جعلت العراق مثقلا بديون خارجية ترتب عنها ركود اقتصادي، وحالة من الاحباط العام زادت من تفاقم الوضع نتيجة توقف التعاون الغربي وانقطاع الدعم المادي من دول الخليج[2].

فقد كان لدى العراق من المدخرات ما يقارب الثلاثين مليار دولار، أما الخسائر المادية للحرب فقد بلغت ما يقارب 110 مليار دولار أمريكي وذلك بالنسبة للعراق وحده، مما جعله مدانا بما قدره 100 مليار دولار معظمها للدول العربية البترولية، الأمر الذي أدى هبوط قيمة الدينار العراقي لنحو خمس قيمته قبل حربه مع الكويت هذا بالإضافة إلى حوالي 40 مليار قروض أخرى[3].

بالإضافة إلى ذلك فقد بدا أن تراكم الديون الذي يصحبه عجز العراق عن تسديد فوائدها " سوف يحمل الحكومة على انتهاج سياسة نقدية خطيرة تضطرها إلى الاقتراض بفائدة تتعدى 30% سنويا، وهذا يعني أن العراق سيدخل في معمعة الديون التي قد يعجز عن الخروج منها[4].

وامام هذا الواقع طالب العراق دول الخليج كافة بالتنازل عن ديونها واعتبارها منحا ومساعدات لأنه كان يخوض حربه مع ايران بالنيابة عن هذه الدول[5] ثم إقناع الدول المنتجة للنفط برفع اسعاره في الاسواق العالمية عن طريق خفض العرض من خلال خفض الانتاج لكي

---

[1]. سلمان محمد عطية أبو عطيوي، **المرجع السابق**، ص28.

[2]. صالح خلف صالح، **المرجع السابق**، ص35.

[3] . سلمان محمد عطية أبو عطيوي ، **المرجع السابق** ، ص29 .

[4]. حافظ برجاس ، **المرجع السابق**، ص306.

[5]سلمان محمد عطية أبو عطيوي، **المرجع السابق**، ص16.

يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب فارتفاع الاسعار وزيادة العائدات المالية[1]، ولم تتوقف المطالبة عند هذا الحد بل تعدته إلى مطالبة هذه الدول بتقديم عشرة مليارات دولار كمنحة للعراق، وتأجير جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين[2].

بالنسبة للديون، تجاوبت السعودية ودولة الامارات العربية مع المطلب العراقي ووافقتا على الاعفاء، في حين رفضت الكويت هذا المطلب رفضا قاطعا وطالبت بإلحاح بدينها المستحق على العراق[3].

وفيما يتعلق برفع أسعار النفط، فقد طالب العراق دول منظمة الاوبيك برفع سعر البرميل الواحد من 18 دولارا عن طريق خفض الانتاج ولكن دولة الكويت ودولة الامارات لم تلتزم بذلك ما أدى إلى هبوط السعر إلى 15 دولارا للبرميل وأحيانا إلى 11 أو 12 دولارا ، وكان الجزء الأكبر من زيادة الانتاج الكويتي يأتي من حقل " الرملية" الواقع في المناطق الحدودية المتنازع عليها بين البلدين[4].

لقد اعتبر صدام حسين مبادرة الكويت في زيادة انتاجها النفطي استفزاز وخيانة ، وهي أدت إلى انخفاض أسعار النفط العالمي وإلى خسارة العراق الذي يعتمد 90% من واردته على النفط لحوالي 7 مليارات سنويا أي يوازي فوائد الديون السنوية التي ينبغي دفعها[5].

---

[1]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص307.

[2]. سلمان محمد عطية أبو عطيوي، **المرجع السابق**، ص16.

[3]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص307.

[4].محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس، بيروت، 2010، ص364.

[5]. بيار سالينجر، ايريك لوان، **حرب الخليج الملف السري**، شركة المطبوعات، بيروت، ط11، 2010، ص08.

وفي خطاب ألقاه الرئيس صدام حسين بتاريخ 17 يوليو 1990م، بمناسبة ذكرى الثورة اتهم دولتين عربيتين منتجتين للنفط بأنهما اتبعتا سياسة نفطية جديدة في مجال تصدير النفط وتسعيره وإنتاجه، ادت إلى الاضرار بالعراق، وتدمير اقتصاده وتخريب مصالحه[1].

وتوالت بعد ذلك تصريحات بعض المسؤولين العراقيين تحدد هاتين الدولتين بالاسم (الكويت والامارات العربية) واتهم الكويت بسرقة حقل "الرملية" العراقي بوسائل تكنولوجية متقدمة وبإنشاء مواقع عسكرية كويتية داخل الحدود العراقية[2]، إلا أن الكويت قد رفضت المزاعم العراقية، وأذاعت وزارة الخارجية نص مذكرة رسمية وجهتها إلى الجامعة العربية ترفض فيها الاتهامات العراقية، تقول إن العراق هو الذي استولى منها على بترول كويتي، ثم طلبت المذكرة تشكيل لجنة تابعة للجماعة العربية تتولى تسوية النزاع الحدودي مع العراق[3].

وإذا كنا لا نريد الدخول في جدل حول الاتهامات والاتهامات المضادة بين الطرفين فإننا نؤكد أن العامل النفطي كان المحور الأساسي في هذه الازمة التي استغلتها الولايات المتحدة وراء سياسة الكويت النفطية في الفترة الأخيرة، وحثها على عدم التنازل عن دينها المستحق على العراق ومطالبته مجددا بإعادة رسم الحدود بين البلدين[4].

بعد فشل كل المحاولات العربية لرأب الصدع بين حكومتي العراق والكويت سواء كانت من قبل الرئيس المصري حسني مبارك أو الملك الاردني، في النهاية كانت محاولة الملك السعودي الملك فهد ولي عهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حيث لم تكن تمضي بضع

---

[1]. محمد ختاوي، **المرجع السابق**، ص364.

[2]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص 308 .

[3]. محمد حسين هيكل، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1993، ص 324.

[4]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص 308.

ساعات على انهيار مباحثات جدة[1]، الذي شكل لحظة ارتباك ومأساوية ونتج عنها حرب لم يحسن أحد تجنبها أو لم يبذل الجهد الكافي لذلك[2].

حيث لم تمضي بضع ساعات على انهيار مباحثات جدة حتى اجتاحت القوات العراقية الاراضي الكويتية في فجر الثاني من آب أغسطس 1990[3].

المطلب الثاني: التدخل الأمريكي في أزمة الخليج.

إن دخول القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية، كان هو الفرصة التاريخية المناسبة التي استغلها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة العراق، كون هذا الاجتياح شكل تحديا كبيرا بالنسبة لها فقد استهدف مصالحها الحيوية في منظمة الخليج العربي البالغة الأهمية[4]، فقد كانت للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية وحتى اندلاع الأزمة الخليجية ثلاثة أهداف رئيسية اتجاه المنطقة، محاربة النفوذ السوفياتي حماية اسرائيل وضمان أمنها، المحافظة على مصالحها النفطية[5]، لذلك اعتبرت الاجتياح عمل يستحق العقاب لأنه يعد عملا من أعمال العدوان لخرقه المبادئ الأساسية للقانون الدولي[6].

لذلك كان أول قرار اتخذه الرئيس الأمريكي بعد إدانته عملية الاجتياح إرساء مجموعة من الطائرات **(f15)** إلى السعودية وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك الأمريكية ثم البدء في إعداد الخطط العسكرية للتدخل، وكانت الخطوة التالية هي الحصول على موافقة

---

[1] سلمان محمد عطية أبو عطيوي، **المرجع السابق**، ص 69.

[2]. بيار سالينجر، إيريك لوان، **المرجع السابق**، ص 93.

[3]. سلمان محمد عطية أبو عطيوي، **المرجع السابق**، ص 69.

[4]. سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، دراسة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2008، ص35.

[5]. فتوح المخترس وآخرون، **الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) المقدمات-الوقائع وردود الافعال- التداعيات** ، عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص473

[6]. سعد شاكر شبلي، **المرجع السابق**، ص35.

السعودية وبعض الدول الخليجية الاخرى على استضافة قوات أمريكية ضخمة على أراضيها تحسبا لاحتمال المواجهة العسكرية[1].

كذلك أقدمت الولايات المتحدة للتحريك تجاه الأزمة من خلال مجلس الأمن الدولي لكي تعطي تصرفاتها صفة الشرعية الدولية، الذي كان بمثابة أداة طيعة للأوامر الأمريكية فقد أصدر مجلس الامن اثنى عشر قرارا[2] **(ينظر الملحق رقم 2)**.وكان اخر القرارات رقم 678 الذي اجاز استخدام القوة إذا لم يمتثل العراق وينسحب من الكويت في مهلة أقصاها 15 يوما[3]، وكان الانذار العالمي للعراق للانسحاب من الكويت قد حدد باليوم 15 من يناير 1991، كما سبق الذكر غير أن الحرب كانت لها حدودها الاستراتيجية في تلك المنطقة الهامة[4].

أطراف الحرب إذن أمريكا وحلفاءها ثلاثون دولة من جهة والعراق من جهة أخرى وذلك في عهد الرئيس جورج بوش الاب وصدام حسين عام 1990[5]، ففي الثانية من صباح يوم الخميس الموافق 17 يناير 1991 اندلعت حرب الخليج الثانية[6]. وقد اطلق على العملية عاصفة الصحراء والتي تعتبر أهم محطة في فترة حكم الجمهورية تحت رئاسة بوش الاب[7].

---

[1]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص310.

[2]. خديجة محجوب محمد صالح، **النفط كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط من الخطر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ص121.

[3]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص312.

[4]. أحمد كمال شعلت، **العراق المغبون: وتداعيات حرب الخليج**، مكتبة مدبولي، د.ب.ن ، د.س.ن، ص39.

[5]. عمرو رضا بيومي، **أسلحة دمار شامل العراقية ، دراسة في الاثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص176.

[6]. أحمد كمال شعلت، **المرجع السابق**، ص44.

[7]. نور الدين حشود، "**الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012**"، وفاتر السياسة والقانون ،العدد التاسع ، جوان 2013 ، ص 383.

المطلب الثالث: أسباب شن الولايات المتحدة الحرب على العراق.

إن التدخل العسكري الأمريكي في الخارج اسلوب تتبعه الولايات المتحدة كلما وجدت اقتصادها يعاني حالات الركود والازمات الاقتصادية الحادة وهناك أمثلة عديدة على هذا السلوك منها التدخل للرئيس ترومان في كوريا عام 1950، وتدخل الرئيس إيزنهاور في لبنان، 1958، ثم التدخل العسكري في فيتنام لتجنب ازمة اقتصادية بدأت مؤشراتها عام 1967[1]، ومع بروز معالم انتهاء الحرب الباردة، كانت معالم ترهل وإنهاك الحالة الاقتصادية في أمريكا واضحة أو أنها قريبة من أن تبرز على السطح[2]، فحالة الركود الاقتصادي التي شهدتها إدارة بوش كانت امتداد لأزمة الاقتصاد الأمريكي في عهد " ريغان" وهي نتيجة الزيادة الكبيرة التي رصدها لميزانية التسلح[3].

فلذلك عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الابقاء على الصورة القديمة من حالة عدم الاستقرار خاصة بالنسبة إلى دول النفط تلك الصورة التي من شأنها أن تبقى على غريزة حب التسلح وإظهار الحاجة الملحة إليه[4]، إذن لقد كان الوضع الاقتصادي الأمريكي المتردي من أهم الاسباب التي دفعت إدارة "بوش" إلى البحث عن حرب تحرك الآلة الانتاجية في الولايات المتحدة وتعيد الاقتصاد الأمريكي إلى حالته الطبيعية وهل هناك أفضل من أزمة الخليج للإشعال مثل الحرب خصوصا وأن تمويلها سيتم من خارج الخزانة الامريكية[5].

---

[1]. حافظ برجاس، **المرجع السابق** ، ص 317

[2]. محمد تيسير التميمي، **الحرب الخليج بين الاسباب والنتائج**، دار الاهلية، عمان، 1993، ص72.

[3]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص317.

[4]. محمد تيسير التميمي، **المرجع السابق**، ص 72.

[5]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص ص317، 318.

بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية أخذت الولايات المتحدة تتحدث عن القدرات العسكرية العراقية المتنامية وعن الخطر الذي أصبح يشكله العراق على الامن والسلام العالمي[1]، فقد كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت تتخوف من أن تصبح العراق قوة إقليمية في المنطقة تهدد مصالحها خاصة بعد أن صرح رئيس النظام العراقي صدام حسين في خطابه في فبراير 1990 عن دعوته للحرب بتحمل المسؤولية من أجل تحرير فلسطين ودعا باستخدام سلاح النفط، كما دعا إلى إنهاء التواجد العسكري الأمريكي في الخليج، لذلك بدأت الولايات المتحدة بتوجيه سهامها لمحاربة العراق وإضعافه ووجدت في احتلال العراق للكويت الوسيلة لتحقيق ذلك[2].

كذلك المتغيرات التي حدثت في السبعينات والتحديات التي واجهها الغرب فقد أضفت على الاستراتيجية الأمريكية بعض التعديلات الجوهرية، فقد هزمت الولايات المتحدة أمام الفيتنام، الأمر الذي جعل مركز الغرب يصاب بنوع من الانتكاسة[3]، فأرادت الولايات المتحدة عبر تدخلها العسكري في الخليج استعادة الهيبة الأمريكية على المستوى الدولي بعد أن فقدتها إثر هزيمتها في حرب الفيتنام[4]، وبالتالي ضرب العراق سوف يعطي درسا حقيقيا لأي قوة إقليمية تتحدى أمريكا خاصة بعد أن اصبحت القطب الاوحد المهيمن في العالم[5].

كما اتجهت إدارة بوش إلى إختيار الحل العسكري ضد النظام العراقي بهدف استعادة ثقة الانظمة الصديقة لها، وبالقدرة الأمريكية على حماية تلك الانظمة من أي تهديد يواجهها ويبدو

---

[1]. نسرين ياسين الحمداني، **المرجع السابق**، ص 47.

[2]. خديجة محجوب محمد صالح، **المرجع السابق**، ص119.

[3]. قسي عبد الكريم ابراهيم، **اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص35.

[4]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص318.

[5]. سعد شاكر شبلي، **المرجع السابق**، ص36.

أن الخيار العسكري والامريكي استهدف أيضا إفهام حلفاء أمريكا الغربيين بأن القوة الامريكية هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تحمي مصالحهم النفطية في الخليج خاصة ألمانيا واليابان.

أما على الصعيد الاستراتيجي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الخيار العسكري لتأكيد زعامتها العسكرية والسياسية للعالم خاصة بعد انتهاء الثنائية القطبية لانهيار الاتحاد السوفياتي وايجاد هدف استراتيجي آخر يبرر الاحتفاظ بالحلف الاطلسي بعد تفكيك حلف وارسو[1].

المطلب الرابع: نتائج حرب الخليج.

لقد تمكنت الولايات المتحدة الامريكية والقوات المتحالفة معها من استعادة الاراضي الكويتية ومنع العراق من فرض نوع من الهيمنة على منطقة الخليج العربي البالغة الحيوية للمصالح الامريكية وحلفاءها الغربيين[2]، حيث استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تجعلها حربا دولية[3]، وبنهاية هذه الحرب فإنها أدت إلى حدوث أوسع عملية تدمير لبنية العراق التحتية العسكرية والاقتصادية والاهم من ذلك الاجتماعية والصحية وإذا قدر للخسائر البشرية والمادية أن تحسب فأن تعطيل فرص النمو والتقدم ناهيك عن الاوضاع النفسية التي خلفتها الحرب لدى المجتمع العراقي من غير الممكن احتسابها[4].

وذلك أن الولايات المتحدة لم تكتف بخروج الجيش العراقي من الكويت بل قامت وخلال ستة اسابيع في كانون الثاني /جانفي وشباط/ فيفري 1991، بتدمير البنية التحتية العراقية في

---

[1]. خمسية عقابي، **النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014 /2015، ص107.

[2]. سعد شاكر شلبي، **المرجع السابق**، ص 40

[3]. رافد احمد أمين العاني، "**الدور السعودي في حرب الخليج الثانية عام 1991**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد 5، أيار 2008، ص427.

[4]. سعد محمود سلمان المكدمي، **مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الامم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991**، رسالة ماجستير، كليوة الحقوق ،قسم القانون العام، جامعة الشرق الاوسط ،2015، ص

طول البلاد وعرضها شملت الجسور ومحطات الطاقة والري والصرف الصحي "واعادت البلاد إلى العصور الوسطى"[1].

كذلك استغلت الولايات المتحدة المنظمة الدولية من أجل اتخاذ تدابير تدفع لفرض عقوبات على العراق، الذي اعتبرته معتديا ويتوجب عليه دفع فاتورة الاعمال التي جاءت نتيجة عدوانية على الكويت، هذه العقوبات التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العراقي[2].

وعليه فإنه تم تدمير البنية التحتية السياسة للعراق والكويت معا وتأكل القوائم المالية للدول الخليجية لدفعها القسم الاكبر من نفقات الحرب وتعاقداتها الضخمة على الاسلحة والدخل الضائع نتيجة وقف النفط في الكويت والعراق وضياع الجزء الكبير من دخول العمال واستمرار مشكلات المديونية رغم الاعفاءات والمساعدات التي تلقتها بعض الدول أثناء الازمة[3].

كشفت ازمة الخليج عن عجز وشلل النظام العربي الراهن، وكذا عن ضعف التركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الايديولوجية التي رفعتها جامعة الدول العربية منذ عام 1945، وأيضا كشفت الاحداث وتطوراتها ايضا عن خلل أساسي في الرؤية المشتركة للأحداث مع موقف ثابت أمام القضايا الأساسية ذات الطابع القومي او الديني[4]، وعليه فقد سيطرت الولايات المتحدة على النظام العربي منذ الايام الأولى للحرب، وستظل هذه النقطة مسيطرة ومهددة للأمن العربي في السنوات المقبلة بالإضافة إلى السيطرة على الثروات والنظم في الخليج فقد العراق سياسته[5].

---

[1]. احمد كمال شعلت، **المرجع السابق** ، ص276.

[2]صالح خلف صالح ،**المرجع السابق**، ص ص110، 111.

[3]نهلة محجوب احمد، **حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية الامريكية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2003، ص67.

[4].احمد كمال شعلت ،المرجع السابق ، ص 399

[5]. نهلة محجوب احمد ، **المرجع السابق**، ص67.

ضف إلى ذلك فقد كان لحرب الخليج آثار على العمل العربي المشترك حيث أدى الاجتياح إلى نهاية مجلس التعاون العربي الذي أنشأ في شباط 1989، كذلك أدت الازمة إلى إحداث شرخ كبير في العلاقات الدول العربية بعضها ببعض.

ووجهت حرب الخليج ضربة عملت على توسيع هوة القطرية على حساب القومية، لقد جاءت احداث حرب الخليج الثانية لتعبر وبشكل واضح عن التخلي او التنازل عن حلم تحقيق الوحدة العربية أو الدولة العربية الموحدة أو حتى عن كتلة سياسية عربية متلاحمة[1].

كذلك نجد أنه من التداعيات الخطيرة لحرب الخليج أن الدول العربية التي ترفض الاستعمار كمبدأ بصفة عامة لاسيما في فلسطين فإنها بعد حرب الخليج الثانية التي بدت باحتلال العراق فإنها قيلت هذا الاستعمار لدولة مهمة من الوطن العربي سوآءا بصفة صريحة مثل حالة الكويت التي جاهرت بتأييدها احتلال العراق أو بالقبول الضمني مع الرفض الظاهري كما هو الحال السعودية، الاردن، قطر، البحرين، الامارات، وسلطنة عمان، أو بالرفض العلني مع الانصياع عمليا لمتطلبات سير العمليات الحربية من الجانب الأمريكي والاضطرار لتقديم تسهيلات متنوعة للعمليات الحربية مثل الموقف المصري، أو الرفض الصريح لاحتلال العراق في التصريحات والبيانات دون تجسيد بأي عمل تضامني مع العراق كما هو حال باقي الدول العربية لاسيما في المغرب العربي[2].

وخلاصة القول أن الولايات المتحدة الامريكية استطاعت من خلال حرب الخليج استطاعت أن تسيطر على المنطقة برمتها عسكريا واقتصاديا وسياسيا فعلى الصعيد العسكري[3]، عقد عدد من الاتفاقيات العسكرية مع دول منطقة الشرق الاوسط وخصوصا دول

---

[1]. نسرين ياسين الحمداني، **المرجع السابق** ، ص ص50، 51.

[2]. محمد قجالي، **حرب الخليج الثانية بين احكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص ص141 ،441.

[3]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص324.

الخليج العربي التي منحها التفويض لبقاء قواتها بالمنطقة، وأيضا عقد تحالف عسكري جديد ضم (31) دولة شاركت فعليا معها في الحرب ضد العراق، تطبيق نظام صارم من العقوبات والمقاطعة العسكرية والاقتصادية ضد نظام الحكم في العراق والعمل مع الامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات المناسبة لنزع الأسلحة الغير تقليدية[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي حصلت الشركات الامريكية على معظم عقود مشاريع إعادة الاعمار في الكويت والسعودية وقد بلغت قيمتها ما بين 1.5 و2 بليون دولار[2]، واستمرار تدفق النفط العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة[3]، بالإضافة إلى تحكمها في القرار النفطي الخليجي انتاجا وتسعيرا وتسويقا، وفي مطلع عام 1992، تمكنت أمريكا من الحصول على 600 مليون برميل نفط الحساب احتياطها الاستراتيجي ثم تخزينها في أراضي ولايتي تكساس ولويزيانا[4].

أما في المجال السياسي فقد تم تحريك عملية السلام بين عدد من الدول العربية واسرائيل، الذي سنتطرق له في المبحث الثاني، وذلك بعد نجاح الولايات المتحدة في عقد مؤتمر مدريد السلام عام 1991، واتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية عام 1993، ووادي عربة مع المملكة الاردنية عام 1994[5].

وحرص الادارة الامريكية من جهة أخرى على إقامة نظام إقليمي أمني كجزء من النظام العالمي الجديد التي تولت قيادته والترويج له يربط دول المنطقة باتفاقيات أمنية ومشاريع

[1]. سعد شاكر شلبي، **المرجع السابق**، ص42.

[2]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص324.

[3]. صالح خلف صالح، **المرجع السابق**، ص115.

[4].حافظ برجاس، **المرجع السابق** ، ص325.

[5]. صالح خلف صالح، **المرجع السابق**، ص121.

اقتصادية (نفطية ومائية ومالية)، تكون إسرائيل محوره ونقطة ارتكاز[1]، وعموما فقد أفرزت حرب الخليج نتائج أهمها:

- أن الازمة وقعت النظام الاقليمي العربي في مواجهة النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة.
- وضعت الحرب المواجهة بين دول العالم الكبرى العالمية ودول قيادية في المستوى الاقليمي.
- الانتصار حقق للولايات المتحدة اعتبار الدولة الاقوى في العالم.
- بروز النفط عالميا بحيث لم تسمح أمريكا للعراق بالسيطرة على سوق النفط
- دور الامم المتحدة المساندة للشرعية الدولية (التحالف الدولي)، وأبرزت الحرب أيضا جوانب الضعف الاقتصادي الأمريكي الذي لجأ إلى سده بالمساعدات الدولية (دول الخليج) لتمويل الحرب[2].

[1]. حافظ برجاس، **المرجع السابق**، ص325.

[2]. اسحاق محمد رباح، **قضايا معاصرة (سياسية- استراتيجية- اقتصادية- اجتماعية- ثقافية تربوية)**، كنوز المعرفة، عمان، 2010، ص94، 95.

المبحث الثاني: العمليات السلمية للصراع العربي الاسرائيلي

شكلت القضية الفلسطينية على مدى ما يزيد من خمسة عقود القضية العربية الأولى، وكانت سببا في عدة حروب بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وجرت عدة محاولات لحل القضية سلميا إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل وبعد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها من حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس الأمريكي في: 06/ 03/ 1991م، وجدت أن الوقت قد حان لإنهاء النزاع العربي الاسرائيلي ويجب ان يستند السلام الشامل على القرارين 338- 242 **(ينظر الملحق رقم 3)** وعلى مبدأ السلام، وأن يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها، وكذلك ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني[1].

المطلب الأول: مؤتمر مدريد للسلام1991.

جاء عقد مؤتمر مدريد حصيلة لما جرى على الساحتين: الاقليمية والدولية، وبخاصة ما ترتب على حرب الخليج[2]، حيث سعت الولايات المتحدة إلى استثمار حالة التمزق والتشرذم العربي التي أعقبت حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورش بوش، بعد بضعة أيام من اجبار العراق على الانسحاب من الكويت في 02 آذار 1991م إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي –الاسرائيلي[3].

أما على مستوى الساحة الدولية فقد شكل سقوط حائط برلين في التاسع من تشرين الثاني نوفمبر 1989م، إعلانا لنهاية الحقبة السوفياتية، وميلاد تفرد للولايات المتحدة الأمريكية، فقدمت منظمة التحرير الفلسطينية والعرب سندا دوليا كانت تراهن عليه، لمنع الاحتكار

---

[1]. نسرين ياسين الحمداني، **المرجع السابق**، ص ص54- 55.

[2]. حازم محمد عطوه زعرب، **مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الاقليمية والدولية** ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الأزهر، غزة، ص58.

[3]. فهد خليل زايد، **الحروب والتسويات بين الماضي والحاضر دراسة تحليلة**، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص338.

الأمريكي لمفاتيح تسوية الصراع العربي الاسرائيلي[1]، فقد تحول الاتحاد السوفياتي من حالة المنافسة والعداء مع أمريكا وحلفائها إلى حالة التوافق والاسترضاء[2].

وفي ظل هذه الهواجس والرهانات العالمية والعربية خاصة[3]، انعقد مؤتمر مدريد للسلام في 30 من أكتوبر عام 1990م[4]، وبمبادرة والتزام صارم من القطب الوحيد والعملاق الفريد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل السلام في الشرق الأدنى، وبين أطراف الصراع العربي الاسرائيلي المزمن ومنذ 1945م، وتحت رعاية أو رئاسة مزدوجة أمريكية، وسوفياتية[5].

حضر المؤتمر كل أطراف زعماء الدول العربية ووزراء خارجيتها، وشاركت دول الخليج ودول السوق الأوروبية ودول المغرب العربي، وطبعا إسرائيل، ضف إلى رئيس وزراء بريطانيا، وكما سبق الذكر رئيس الولايات المتحدة جورج بوش وغورباتشوف رئيس الاتحاد السوفياتي[6].
وقد تمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتم استبعاد المشاركة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر ، وشارك ممثلين فلسطينيين عن الضفة والقطاع بمباركة منظمة التحرير الفلسطينية تحت الغطاء الاردني، وضمن وفد فلسطيني-أردني مشترك.[7]

وقد جاءت في التأكيدات الأمريكية للأطراف العربية التي حددها بوش ما يلي:

---

[1]. حاتم خليل أحمد السطري، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الاسرائيلي في مجلة الشؤون الفلسطيني** 1993.1971، رسالة ماجستير، قسم التاريخ ، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ص 197

[2]. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012، ص110.

[3]. عبد القادر يحياوي، **العرب وأسطورة الشرعية الدولية بين 1919- 1991م**، دار هومة، الجزائر، 2003م، ص194.

[4]. محمد الشرقاوي، **الأرض مقابل السلام**، دار الكتب، د.ب،ن، 1993م، ص32.

[5]. عبد القادر يحياوي، **المرجع السابق**، ص194.

[6]. طارق السويدان، **فلسطين التاريخ المصور**، سيتامول نت ، 2004، ص 354

[7]. فهد خليل زايد، **المرجع السابق**، ص338.

1-الارض مقابل السلام

2- عقد المؤتمر على قاعدة قراري مجلس الامن242 و338

3-الحل الشامل

4-ضمان الحقوق السياسية للفلسطينيين

5-الامن والسلام لدولة اسرائيل[1].

وقد اقترح في هذا المؤتمر فكرة السير بمسارين في مشروع التسوية:

- المسار الثنائي: يشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر للكيان الصهيوني، وهي سوريا، والاردن، ولبنان، والفلسطينيين
- المسار متعدد الأطراف: الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية من خلال اشتراك معظم دول العالم المؤثرة وجميع الاطراف الاقليمية والعربية[2]. وتركز على القضايا التي تهم المنطقة كضبط التسلح والأمن الاقليمي والمياه وشؤون اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والقضايا الاخرى ذات الاهتمام المشترك[3].
- وفي المسار الثنائي فقد حصلت اتفاقات سلام بين الجانب الاسرائيلي في 13 سبتمبر عام 1993، تلته معاهدة السلام الاردنية- الاسرائيلية في 26 أكتوبر 1994 وتعثر المسار السوري- الاسرائيلي، ولبنان الاسرائيلي[4].

---

[1]. أحمد مجدي منصور محارب، **العلاقات الاردنية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية**، 1994-1999، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الازهر، غزة، 2012،55ص

[2].فهد خليل زايد، المرجع سابق ،ص339.

[3]. محمد شلبي، **السياسة الخارجية لدول الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1979-1994**، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007، ص298.

[4]. سعد شاكر شيلي، **المرجع السابق** ، ص ص45،46.

- وفي المسار الفلسطيني – الاسرائيلي رأس الجانب الفلسطيني حيدر عبد الشافي نحو سنتين من المفاوضات مع الوفد الاسرائيلي وفي الوقت نفسه، كان الرئيس ياسر عرفات وبضعة افراد فقط من قيادة (منظمة التحرير الفلسطينية)يتابعون خطا سريا للتفاوض نتج عنه ما عرف باتفاق أوسلو[1].

المطلب الثاني: اتفاق أوسلو1993.

بعد تعثر المفاوضات الرسمية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي في واشنطن وفشلها إلى توقيع قناة اتصال سرية في أوسلو عاصمة النرويج، تم التوصل من خلالها إلى توقيع اتفاقية أوسلو[2]، إذ جرى التوقيع الرسمي على اتفاق اوسلو في واشنطن في 13 أيلول 1993، حيث يعد هذا الاتفاق منعطفا تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية، لأنه يعد أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون والاسرائيليون وقد عرف هذا الاتفاق باتفاق إعلان المبادئ أو باتفاق غزة اريحا[3].

ويشمل إعلان المبادئ: ديباجة و 17 مادة وأربعة ملاحق ومحضرا متفق عليه[4]، بأشراف الولايات المتحدة وحضور ممثل عن روسيا وحوالي 300 شخصية دبلوماسية دولية، وقد وقع الاتفاق من الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[5]، ووقعه على الجانب الاسرائيلي شمعون بيريز[6].

---

[1]. فهد خليل زايد، **المرجع السابق**، ص339.

[2].محمد سعيد حمدان وآخرون، **فلسطين والقضية الفلسطينية**، جامعة القدس العربية، عمان، الاردن، ص526.

[3]. أمينة رمضان طاهر زيد، **نموذج الدولة الواحدة وأثره ذلك على عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية (الامكانية والتحديات)** ، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين، 2013، ص45.

[4]. السفير طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا** ، دار الشروق، القاهرة، ص280.

[5].أمينة رمضان طاهر زيد، **المرجع السابق**، ص ص45.46.

[6].محمود عباس ، **طريق أسلو** ، شركة المطبوعات ، بيروت ،1994 ، ص 311.

ولقد شبه البعض هذا الاتفاق من حيث الأهمية بتصريح بلفور عام 1917ن وحرب عام 1948، وقيام دولة اسرائيل، او حرب عام 1967، وراح البعض إلى تشبيه الحدث بانهيار سور برلين عام 1989، الذي كان نهاية حقبة زمنية مريرة بالنسبة لبعض شعوب أوروبا الشرقية والتي تلاها انهيار المعسكر الاشتراكي، والذي وصل أثره إلى شتى أنحاء العالم، والتي كان أثره على بعض الدول العربية سلبيا ومخيبا للآمال[1].

إذن لقد تم التوصل إلى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير واسرائيل بعد عقد اربع عشرة جولة من المفاوضات الثنائية السرية[2]، ولقد انطلقت هذه المفاوضات في 20 آب 1993 في اتفاق عرف "إعلان المبادئ" الذي جرى التوقيع عليه رسميا في حديقة البيت الابيض بواشنطن في 13 ايلول 1993، حيث استضافت إدارة الرئيس كلنتون حفل التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو[3]. وعن الاسباب التي دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاق اوسلو منها الازمة المالية والعزلة السياسية التي تعرضت لها المنظمة بعد غزوا العراق للكويت وكذلك تخوف منظمة التحرير من دخول بعض الدول العربية في اتفاقات سلام مع اسرائيل واستثنائها من ذلك[4].أما أسباب التحول في الجانب الاسرائيلي فهو انتقال رئاسة الوزراء في اسرائيل إلى حزب العمل المتساهل برئاسة اسحاق بعد سقوط اسحاق شامير زعيم حزب الليكود المتشدد[5].

---

[1]. مصطفى عبد السلام عبدالجليل زملط، **مواقف دول العربية من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي (1993-2001)**، رسالة ماجستير، جامعة القدس ، فلسطين، 2009، ص61.

[2]. منير موسى أبو رحمة، **سياسة الولايات المتحدة اتجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في الفترة 1993-2001** ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، 2012-2013، ص157.

[3]. خالد حماد أحمد عياد، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية 1973-2013**، رسالة ماجستير ،كلية الاداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2014، ص44.

[4]. منير موسى أبو رحمة، المرجع السابق، ص157.

[5]. عبد العزيز مصطفى كامل، **العلمانيون وفلسطين ستون عاما من الفشل وماذا بعد** ، لبنان، فلسطين، ص95.

ولقد نصت على أن تنبذ منظمة التحرير الفلسطينية "الارهاب والعنف" (المقاومة المسلحة) وأن تلتزم بحق اسرائيل في العيش في سلام وأمن، كما نصت على أن نعترف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني مقابل اعتراف المنظمة بدولة اسرائيل على 78% من أراضي فلسطين، أي كل فلسطين ماعدا الضفة وقطاع غزة[1].

وما كان الاتفاق أوسلو أن يخرج إلى الوجود، إلا بعد تأجيل كل القضايا الأساسية كموضوع القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، وغيرها من القضايا التي أطلق عليها (قضايا الحل النهائي) وعلى الرغم من أن الاتفاق كان أسوء مما كان ينتظره أكثر الناس تشاؤما، حيث أنه لا يحقق الحد الادنى من الثوابت الفلسطينية، إلا أن ياسر عرفات كان يحب أن يطلق عليه (سلام الشجعان)[2].

أبدت حركة فتح أكبر الفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو، أما الفصائل السياسية الاخرى غير التابعة لمنظمة التحرير مثل حركة حماس والجهاد الاسلامي وحتى بعض فصائل المنظمة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فعارضت الاتفاقية، محذرة من أن حل الدولتين سيقضي على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم، التي سلبت منهم خلال نكبة عام 1948[3].

كذلك رحبت معظم الحكومات العربية والدول المحيطة بالاتفاقية باستثناء سوريا حيث يذكر محمد حسين هيكل في كتابه " سلام الأوهام، أوسلو ما قبلها وما بعدها" بقوله " كان

---

[1]. سمية عبد المحسن، **التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور**، ص4.

[2]. عبد العزيز مصطفى الكامل، **المرجع السابق**، ص99.

[3].منتدى فلسطين الدولي للأعلام والاتصال، info@ palmedia forum.org

الرئيس الأسد في حالة ضيق شديد بالفعل عندما سمع بنبأ الاتفاق لأول مرة وقد استعمل ألفاظا بالغة القسوة في وصف من وقعوا الاتفاق ومن شاركوا فيه"[1].

وعن الاردن فلقد تباينت ردود الأفعال فيه على جميع المستويات الرسمي منها والشعبي وفي وسائل الاعلام فبينما اعتبره البعض ضربة جديدة وقاسية للعلاقات الأخوة رأى فيه البعض الأخر نتيجة للمساعي السلمية التي بدأت في مدريد على مرأى ومسمع العالم بأسره[2].

المطلب الثالث: اتفاق وادي عربة (الاتفاق الأردني الاسرائيلي)1994 .

وقع الاردن مع كإسرائيل معاهدة سلام في 26 أكتوبر 1994، بوادي عربة[3]، بين مدينتي (إيلات) و(العقبة)[4]، بعد سلسلة من المفاوضات الثنائية شرع فيها بعد مؤتمر مدريد، وحققت تلك المفاوضات الثنائية شرع فيها بعد مؤتمره مدريد، وحققت تلك المفاوضات تقدما كبيرا مقارنة بالمساير الاخرى[5].

إذن لقد تغير موقف الاردن قبل ما كان رافضا لأي مفاوضات ثنائية مع اسرائيل، إلا أن هذا الموقف قد تغير وشهد تحولا كبيرا باتجاه المفاوضات ويمكن ان نرجع أهم العوامل التي أدت إلى تغيير موقفها إلى الضغط الأمريكي، واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية الاردنية، فالأردن كانت من الدول العربية القريبة من واشنطن في ظل وجود الاتحاد السوفياتي ولم يكن اقتصاده منفصلا عن التأثيرات الخارجية من خلال الدعم الأمريكي المتواصل إلى جانب ذلك

---

[1]. محمد حسين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل السلام والاوهام أوسلو- ما قبلها وما بعدها**، دار الشروق، القاهرة، 1967، ص306.

[2]. مصطفى عبد السلام عبد الجيل زملط، **المرجع السابق**، ص65.

[3]. محمد شلبي، **السياسة الخارجية للدول الصغيرة :الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1979-1994**، د.د.ن ،د.ب.ن ،د.س.ن، ص313.

[4]. عبد العزيز مصطفى كامل، **المرجع السابق** ، ص106.

[5] محمد شلبي،**المرجع السابق**، ص313.

إسرائيل لم تكن متشددة اتجاه المطالب الاردنية المتواضعة والتي كان أهمها ترسيم الحدود مع اسرائيل بناءا على خرائط فلسطينية زمن الانتداب[1].

ولقد كانت تريد تحقيق هدف سياسي من وراء هذه الاتفاقية من خلال اختراق الصف العربي بعزل المسار الاردني عن المسار السوري-اللبناني، كذلك إقامة علاقات مباشرة ذات طابع سياسي واقتصادي وأمني مع الاردن، وقد ذكر زئيف شيف في جريدة هآرتس 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1994 أن اسرائيل بهذا الاتفاق نجحت في تقليص التهديدات من الشرق وعلاقتها مع الاردن قد تثمر تعاون استراتيجي مغاير لطبيعة السلام مع مصر التي ضلت تعمل على اضعاف اسرائيل[2].

وعموما اشتملت المعاهدة على ثلاثون مادة وخمسة ملاحق وقد وقع على الجانب الاسرائيلي رئيس الوزراء اسحاق رابين، وعلى الجانب الاردني رئيس الوزراء عبد المجيد المجالي .وشهد توقيع المعاهدة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وذلك بحضور الملك حسين[3].

وقد تضمنت أهم بنود الاتفاقية التزام البلدين (الاردن واسرائيل) بالامتناع عن أية أعمال قتالية، وعدم السماح باستعمال القوة او التهديد بها انطلاقا من البلدين ضد الاخر، والسعي إلى منع "الارهاب" والالتزام بالتعاون عن طريق استبدال العمل لبناء الثقة بـ: "الاستعداد" العسكري وتضمن الاتفاق بنودا تضمنت التعاون في مجالات المياه والمواصلات والثقافة، وتطوير غور الاردن[4].

---

[1]. عبد الرحمان عوض عبد الرحمان البرغوثي، **قرار فك العلاقة القانونية والادارية والمالية الاردنية مع الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2008، ص ص82-83.

[2]. حازم محمد عطوه زعرب، **مؤتمر مدريد للشرق الاوسط وأبعاده الاقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الازهر، غزة، 2011، ص129.

[3]. أحمد مجدي منصور محارب، **العلاقات الاردنية -الاسرائيلية وأثارها على القضية الفلسطينية 1994-1999**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، 2012، ص129.

[4]. عبد العزيز مصطفى كامل، **المرجع السابق**، ص107.

وفي ضوء ما سبق ومن خلال قراءة معاهدة السلام الاردنية، الاسرائيلية نجد أن المعاهدة نصت على الكثير من المضامين الأساسية، والتي تهدف إلى أنهاء حالة لا حرب والاسلام بين الدولتين، وعملت على احلال السلام حيث أكد الجانبين الاردني والاسرائيلي في بداية على تحقيق سلام عادل وشامل استنادا إلى قراري مجلس الأمن (242) و(338)، ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وذلك كما جاء في المادة الأولى من اتفاقية السلام[1]، التي جاء فيها يعتبر السلام قائما بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل (الطرفين) اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة وعن المادة الثانية والتي تضمنت المبادئ العامة فإنه سيطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة مبادئ القانون الدولي من خلال الاعتراف بسيادة كل منهما وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي، والاعتراف بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وسيحترمان ذلك الحق...إلخ[2].

وتعليقا على المادتين فالأولى يعتبر السلام قائم بمجرد التوقيع، وذلك يعني دون انتظار اكتمال تطبيق بنودها وأهمها من زاوية الاردن استرجاع الاراضي الاردنية المحتلة وجاءت الثانية مفسرة للمادة الأولى حيث اعترف الاردن بإسرائيل مجرد التوقيع على المعاهدة وأقرت بالسيادة الاسرائيلية واستقلالها السياسي[3].

وما يمكن استخلاصه من نتائج المعاهدة، هو نجاح الكيان الصهيوني في انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية عموما والاردنية خصوصا[4]، فقد اعقب توقيع المعاهدة ابرام عشرات الاتفاقيات والبرتوكولات بين الطرفين وازدادت اللقاءات والاتصالات فيما بين سنتي 1994-1998 بين الاردنيين والمسؤولين الإسرائيليين، وتم تبادل السفراء وفتح قنصلية اسرائيلية

[1]. أحمد مجدي منصور محارب، **المرجع السابق**، ص63.

[2]. **وثائق معاهدة السلام الاردنية- الاسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 5، العدد 20، 1994، ص21.

[3]. أحمد مجدي منصور محارب، **المرجع السابق** ، ص64.

[4]. محمد شلبي، **المرجع السابق**، ص319.

في العقبة والاتفاق على مشروع قناة البحرين وإجراء مناورات بحرية مشتركة وتجديد التعاون الأمني والاستخباري[1].

ومن جهة أخرى تضمنت المعاهدة أيضا بنودا لها انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية، حيث يضعف ترسيم الحدود، وإمكانية قيام كيان ثالث مستقل بينهما، أي سعي الصهاينة إلى تعطيل قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما نجحت الادارة الصهيونية في التملص من مشكلة اللاجئين والقدس[2].

[1]. حازم محمد عطوه زعرب، **المرجع السابق** ، ص131.

[2]. محمد شلبي، **المرجع السابق**، ص319.

المبحث الثالث: أثر العولمة الاقتصادية على الوطن العربي

المطلب الأول: أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية على الوطن العربي

اولا : البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بتعميق التبعية الاقتصادية وزيادة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة منه من خلال:

– تقديم القروض الدولية طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء.

– إن الحصول على قروض البنك الدولي يستلزم قبول الدول المقترضة لشروطه وهي شروط مجحفة ولا تتناسب مع ظروف الدول العربية ولا مع مستلزمات الاستقلال السياسي والاقتصادي لها.

– اقتصرت القروض التي قدمها البنك الدولي إلى الدول النامية خلال هذه العقود الثلاثة من نشأته، على تلك الدول التي توجد فيها مصالح اقتصادية أمريكية.[1]

عموما يصعب تحديد حجم المديونية العربية الآخذة بالتطور والنمو، ومهما اختلفت الجهات والمصادر المقدرة لحجم هته المديونية فإنه مما لا شك فيه أن عبء المديونية وخدمتها لا تزال في تزايد مستمر مما يؤثر على مجرى الحياة الاقتصادية والمالية من خلال الشروط والقيود المفروضة على الدول المدينة (العربية) من الدول الدائنة (الغربية).[2]

---

[1]. إيمان عبد خيضر، عيادة سعيد حسين، "**المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة وآثارها على الاقتصاديات العربية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد14 لسنة 2008، ص158.

[2]. سهام ميهوب، ، **المرجع السابق**، ص80.

ثانيا : منظمة التجارة الدولية:

يدور المحور الاقتصادي للعولمة حول قضية تحرير التجارة الدولية وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات بيد أن فتح الاسواق هو في أغلب الحوال في اتجاه واحد، يتجه من الشمال نحو الجنوب حيث تضع دول الشمال في اطار منظمة التجارة العالمية قيودا جمركية وغير جمركية على صادرات دول الجنوب إلى الشمال[1].

لقد اصبحت المنظمة العالمية للتجارة إذن اكبر الرموز الدالة على ظاهرة العولمة، حيث وافقت معظم الدول العربية على المعاهدة الخاصة بأنشائها ، على الرغم من ما يعينه ذلك من تحرير التنافس الدولي وهو ما يشكك في قدرة هذه الدول التي تفتقر إلى عناصر القوة، التي تؤهلها إلى الوقوف في وجه المنافسة خاصة في ظل تراجع دور ومكانة الدولة القومية[2].

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية العربية تأثيرا بنتائج اتفاقية منظمة التجارة من خلال ارتفاع تكلفة الواردات الغذائية[3]. فالدول العربية مستوردة من الدرجة الأولى للمحاصيل الزراعية وسترتفع تكاليف الاستيراد عندما ترفع الدول الغربية دعمها[4]. مما يؤدي إلى زيادة سعر هذه السلع وهذا ينعكس سلبا على المستهلك في الدول العربية وزيادة مخصصات الدخل لسلة الغذاء وهذا يضر بميزان المدفوعات في الدول العربية نتيجة لعدم تنامي إيرادات تمويلها مما

---

[1]. صبري فارس الهيتي، **العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية**، دار الوراق، ص8528.

[2]. محمد غربي، "**تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**"، مجلة اقتصاديات شمال-افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر، ص28.

[3]. إيمان عبد خضير، **المرجع السابق**، ص158.

[4]. وسام ميهوب، **المرجع السابق**، ص78.

يعني اللجوء إلى رفع الضرائب أو فرض ضرائب ورسوم جديدة مما ينعكس سلبا على تكاليف الانتاج ونفقة المعيشة[1].

هذا وسيكون لمنظمة التجارة العالمية انعكاساتها على الأمن الاقتصادي من حيث جر الدولة العربية إلى التعبئة والارتباط بالشمال والخسارة وربما اضمحلال تلك الاقتصاديات أمام عمالقة العولمة لاسيما وأن البنك الدولي يقر بأن الدول النامية ستكون لا محالة هي الخاسر عند تطبيق اتفاقية الارغواي[2].

من خلال اضعاف قوة موارد الثروة المالية المتمثلة في النفط حيث تم حيث تم اضعاف أهميته كسلعة في حيث استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية فمازالت الدول المستوردة للنفط ترفض اعتبار النفط والمشتقات الباهظة التي تفرضها، وبذلك تجني هذه الدول الارباح الهائلة من وراء ذلك، وهي تعادل ثلاثة أمثال العائدات إلى الدول المنتجة في الوقت الحاضر بل أصدرت بعض الدول تشريعات تقضي بفرض العقوبات على دول في منظمة الاوبيك إذا شاركت في رفع أسعار النفط وتثبيتها[3].

ثالثا : الشركات المتعددة الجنسيات:

أدى ظهور العولمة كما سبق الذكر الى فقدان كثير من الدول المسيطرة على مواردها الاقتصادية بنوعيها البشري والطبيعي، وسيطرة دول أخرى ذات قوة اقتصادية وسياسية على موارد تلك الدول، من دون النظر إلى مصلحة شعوب الدول الفقيرة، هذا الأمر الذي أدى إلى ظهور توزيع غير عادل للموارد الاقتصادية المحلية والعالمية في ظل العولمة، وقد كان

[1]. فارس عصام النعيمات، **أثر التحديات الخارجية على النظام الاقليمي العربي**، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية، 2011، ص115.

[2]. وسام الميهوب ، **المرجع السابق**، ص78.

[3]. خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**، دار المنهل اللبناني، ص498.

للشركات متعددة الجنسية دور رئيس في نهب موارد الدول الفقيرة، وظهور دول اقتصادية عظمى ذات سيادة عليا على الموارد والاقتصاد العالمي[1].

فالشركات العابرة للحدود والقوميات من أهم أدوات النظام العالمي للهيمنة والسيطرة على دول عالم الجنوب وخاصة دول منطقة الشرق الأوسط دون أي اعتبار لسيادتها، كما يمكن القول أن الشركات المتعددة الجنسيات هي بطل هذه الحلقة من حلقات التاريخ، والتجسيد الحقيقي لما وصل إليه العالم حتى الآن، فإذا أراد أحدنا أن يتحدث عن التطورات السريعة والكبيرة التي لحقت بالنظام العالمي وأوصلته إلى وضعه الحالي فإنه لا يجد أفضل من الحديث عن الشراكات متعددة الجنسيات للتعبير عن هذا الأمر[2].

هذه الشركات التي يزداد عددها بشكل مطرد وهي متمركزة في أقوى الدول عالميا وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، كما تمتلك مجتمعة ما يفوق 172 ألف شركة تسيطر على التكنولوجيا والاقتصاد العالميين، ولها دور كبير في التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى والحاسمة والتأثير على كافة عناصر التنمية الاقتصادية مهمتها الاحتكار وعولمة التصنيع[3].

بعد اكتشاف النفط بدأت شركات النفط العالمية تتجه إلى أمريكا اللاتينية، ثم إلى الشرق الأوسط، وقد كانت العقود التي تحكم علاقة هذه الشركات بالدول المنتجة هي:" عقود الامتيازات" التي كانت تتصف بحصول الشركات النفطية على الجزء الأكبر من الربع النفطي،

[1]. سرور طالبي المل وآخرون، **المرجع السابق**، ص121.

[2]. حسن رزق سلمان عبدو، **المرجع السابق** ، ص133.

[3]. وسام ميهوب، **المرجع السابق**، ص80.

بينما كانت الدول المنتجة تسلم مبلغا مقطوعا بتفاوت من دولة إلى أخرى عن كل كمية نفط يتم تصديرها[1].

يعتمد العالم العربي في اقتصادياته على التجارة الدولية ويرتبط ذلك بتصدير النفط واستيراد الغذاء، فالنفط يمثل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات العربية كلها وتستورد معظم هذه الدول المواد الغذائية، وتتركز هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على عدة مناطق من الوطن العربي خاصة منطقة الخليج العربي، هذه الشركات التي تجسد آليات العولمة أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لسلطة الدولة لما يعكس آثارا سياسية دافعية تهدد سيادة الدولة[2].

تلعب المحروقات على مستوى الأنظمة السياسة العربية دورا أساسيا في استقطاب استثمارات الشركات الكبرى وهذا نظرا لافتقارها للتكنولوجيا والإمكانيات التي تمكنها من استغلال هذه المادة على المستوى الوطني[3]، حيث انفردت الولايات المتحدة بما قيمته 43٪ منها بالسعودية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية فيها، أما في دولة الكويت فقد مثلت فروع الشركات الأمريكية نصف العدد الإجمالي للشركات المتعددة الجنسيات، وانفردت بإعادة تعمير الكويت من خلال مشاريع قدرت قيمتها بحوالي100 مليار دولار، وكذا مثله في باقي دول مجلس التعاون الخليجي حيث بلغ عدد الشركات الأمريكية العاملة في المنطقة في منتصف التسعينات حوالي300 شركة[4]، أما في الجزائر وفي مجال المحروقات منذ صدور قانون المحروقات عام1991 سجل في قطاع المحروقات دخول الكثير من الشركات الأجنبية للاستثمار أهمها:(أناداركو، لاسمو، ب. رسورس، هاليبرتون، أركو، إكسون، هاس)، هذه

[1]. يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص105.

[2]. غربي محمد، **المرجع السابق**، ص28.

[3]. وسام الميهوب ، **المرجع السابق**، ص81.

[4]. غربي محمد، **المرجع السابق**، ص29.

الأخيرة قدرت قيمة استثماراتها بحوالي5 مليار دولار، أما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال فقد عرف الاستثمارات الأجنبية تطورا نسبيا منذ سنة2000 مع إنشاء شركة الجزائر للاتصالات[1].

لقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول خاصة على النشاط الاقتصادي الذي يعكس قوة الدولة ومدى نجاعة سياستها الاقتصادية[2]، فالواقع الذي فرضته تلك الشركات أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، وتنامي ظواهر عدم الاستقرار السياسي، وقد اختلف أثر هذه المحددات على الاقتصاد المحلي وفقا لدرجة إنتاج اقتصاد الدول على النظام الإنتاجي العالمي، ودرجة التعاون بين الدول المضيفة وهذه الشركات، وعلى هذا النحو تتبنى كل دولة وفقا لاتجاهاتها السياسية واعتباراتها الاقتصادية والاجتماعية، موقفا خاص اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، وتركزت في معظمها حول استغلال ثروات النفط وحققت أرباحا تجاوزت أحيانا 400٪ من قيمة الاستثمارات[3] .

وعموما رغم مسايرة واستجابة الدول العربية لإملاءات مؤسسات العولمة الاقتصادية أن ذلك لم يكن بالشكل الذي يحميها من مختلف الآثار السلبية التي أصابت مفاصل اقتصادياتها ومنها:

1- تخلي الحكومات العربية عن القيام بمسؤولية التنمية نتيجة لتهميش عمليات التخطيط المركزي المتعلقة بتنمية مختلف القطاعات الحساسة.

---

[1]. وسام الميهوب، **المرجع السابق** ، ص82.

[2]. أحمد عبد العزيز وآخرون، **المرجع السابق**، ص127.

[3]. غربي محمد، **المرجع السابق**، ص29.

2- العجز في زيادة الادخار المحلي والفشل في اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

3- ندرة التصدير خارج مجال المحروقات.

4- زيادة مظاهر التبعية خاصة في مجال التكنولوجيا والطاقة البديلة والتقنية وأحيانا حتى في مجال الغذاء واللباس.

5- تراجع أو شبه غياب التجارة البينية العربية.[1]

المطلب الثاني: المشاريع المتوسطة (الشراكة الأور ومتوسطية).

تشكل اتفاقيات التكامل الاقليمي والشراكة الاقتصادية إحدى أهم سمات الاقتصاد العالمي المعاصر، لما اصبحت تشكله من أهميته في بنيان الاقتصاد الدولي وتزايد مساهمتها في التجارة الدولية، وتشكل بلدان البحر المتوسط إحدى أهم نماذج الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول من خارج الاقليم، لما تشكله هذه الدول من بعد تاريخي، واقتصادي ومالي مهم للدول الأوروبية[2].

اولا : تعريف الشراكة الأورومتوسطية: هي إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول[3]، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل

[1]. حيدر عبد الله محمد السوداني، **العولمة وتأثيرها السلبي على النظام الإقليمي العربي**، كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ، ص11.

[2]. موالدي سليم، **الشراكة الأور ومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، المتلقي الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة التقييم، 13 ماي 2013، جامعة مليانة، الجزائر، ص111.

[3]. جعفر عدالة، "**تطور السياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منظمة المغرب العربي**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، ديسمبر 2014 ص319.

الاقتصادي فالشراكة الأورومتوسطية هي توسيع للسوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت سنة 1960 ومع التغيرات السياسية الدولية في تسعينات القرن الماضي، وسقوط جدار برلين ، انطلق مسار برشلونة عام 1995 إثر ندوة برشلونة حيث حمل الاتحاد الأوربي جواره الاثني عشر في جنوب المتوسط على القبول بمشروع مشترك يتم تحقيقه تدريجيا، وهذا المشروع اسم مسار برشلونة وهو يقوم على مقاربة برغماتية لوضعيات وعلاقات اقتصادية كثيرة الاختلاف بين هذه البلدان[1].

ثانيا : مضامين الشراكة الأورومتوسطية:

أ / الجانب السياسي والأمني:

إن المشاركة يعبرون عن قناعتهم بأن السلم والاستقرار الأمن في المنطقة المتوسطية يكون قاسم مشترك[2]، يتعهدون من أجل دعمه وتقويته بكل السبل المتاحة الموفرة لهم[3]، وقد صيغ هذا الحوار السياسي والأمني في قالب شراكة سياسية أمنية[4]، ركز الأوروبيون فيها على بعض النقاط الأساسية التي تشكل الحد الأدنى من الاتفاق بين جميع الدول المشاركة وهي: الديمقراطية وحقوق الانسان، التسوية السلمية للصراعات والنزاعات مكافحة التطرف الديني والارهاب والجريمة المنظمة، الحد من التسلح وهي نقاط تخدم فقط الاتحاد الاوروبي[5].

---

[1]. **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية مقاربة عمالية** ، منظمة العمل الدولية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات المالية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014، ص04.

[2]. رابطة المعاهد والمركز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **اتفاقية الشراكة العربية الاوروبية**، أوراق الندوة التي عقدت بتونس أيام 25.26 جوان 2002، ص53

[3]. فلنتينا جودت حسن مناع، **عشر سنوات على اعلان برشلونة.. تقديم نقدي للنتائج**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا،جامعة بيرزت، فلسطين، 2006، ص.39

3. رابطة المعاهد والمراكز العربية لتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **المرجع السابق**، ص53.

[5]. العرباوي نصير، "**مستقبل الشراكة الاورومتوسطية**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد 17، 2018، ص304.

ب/ الجانب الاقتصادي والمالي:

وهو الذي حظي بأكثر الاهتمام ويحوم هذا المحور حول بناء منطقة ازدهار مشترك عن طريق شراكة أور ومتوسطية قوامها[1].

1- السعي وراء إقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين أوروبا دول حول[2]. منتجاتها الصناعية والزراعية[3]، يتم انشاءها من خلال اتفاقيات أورومتوسطية جديدة واتفاقيات تحرير التبادل بين شركاء الاتحاد الاوروبي، وقد اتفق الشركات على أن تكون سنة 2010 آخر أجل لإقامة منطقة التبادل الحر، التي تغطي أهم التبادلات في إطار احترام التزامات المنظمة العالمية للتجارة[4].

2- تقديم بعض التنازلات حول واردات دول المتوسط إلى المجموعة الاوروبية التي هي في أغلبها منتجات زراعية في مقابل فتح اسواق هذه الدول للمنتجات الصناعية الاوروبية، والحصول على الموارد اللازمة لصناعتها.

3- اعتماد وسيلة الدعم المالي كآلة ناجحة لتحقيق مقاصدها في التعامل والمصالح المتبادلة[5]، المتبادل ة[5] ، حيث يعتبر المشاركون ان تحقيق منطقة تبادل حر ونجاح الشراكة الأورومتوسطية يتطلب زيادة هامة في المعونة المالية لبلاد الجنوب وذلك لبلوغ هدف النمو المستديم وتهيئة جهود الباحثين الاقتصاديين[6].

---

[1]. اتفاقية الشراكة العربية الاوروبية، المرجع السابق، ص53.

[2]. قاسم محمد عبد الدليمي، **العرب من الشراكة الأورومتوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص4.

[3]. **المرجع نفسه**، ص4.

[4]. العرباوي نصير، **المرجع السابق**، ص305.

[5]. قاسم محمد عبد الدليمي، **المرجع السابق**، ص 04.

[6]. اتفاقية الشراكة الاوروبية العربية، **المرجع السابق**، ص56.

ج / الاجتماعي:

في محاولة تحقيق التقارب بين وتعزيز التفاهم بينهما فقد اتفق الشركاء على ضرورة قيام شراكة اجتماعية، انسانية ثقافية، تقوم على أساس الاحترام المتبادل والاقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات من ناحية، ومن ناحية أخرى تعزيز الجذور والعلاقات المشتركة مع الاثارة إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية، لاسيما عن طريق التدريب والتعليم في النواحي الثقافية وتشجيع التبادل وتعلم اللغات والنهوض بالنظم الادارية من أجل تسهيل التلاقي البشري[1].

ثالثا : مسار الشراكة الاورومتوسطية:

إزاء هزالة النتائج المحرزة [2]، وفقا لم أشارت إليه تقارير شبكة المعاهد الاقتصادية الاورومتوسطية فإن النتائج مخيبة للآمال حيث لم تساهم في تحسين سوق العمل أو التقليل من معدل البطالة كما أن الواردات فاقت الصادرات مما يجعل الميزان التجاري في صالح الاتحاد الاوروبي منذ 1995، ويعود ذلك لسببين الأول عدم توازي شراكة والثاني إلغاء القيود الجمركية أيضا تركيز الشراكة على التبادل الصناعي الحر يستثني الزراعة التي تساهم بنسبة 15 إلى 20% من الناتج المحلي للدول المتوسطية، وحتى في الانتاج الصناعي فهي تصنف في أسفل السلم التكنولوجي وبخاصة قطاع النسيج (تنافس من قبل البلدان الاسيوية)[3]. فالشراكة الاورومتوسطية التي انطلقت منذ العام 1995 وصلت صداها سنة 2005 بمناسبة انعقاد

---

[1]. هيودي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص59.

[2]. منظمة العمل الدولية، **اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية: مقاربة عملية**، منشورات المشروع "تعززي قدرات المنظمات العملية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014، ص08.

[3].سهام حروري،" **سياسات الاتحاد الاوروبي اتجاه الدول المغاربية**"، مجلة الفكر، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص351.

مؤتمر القمة في ظل غياب عربي واجه الفشل ولم يعد المتوسط بحيرة سلام، بل تحول إلى منطقة اضطراب كان أشدها العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006، وتزيد معدل الهجرة غير شرعية[1]، فحاولت سياسة الجوار الاوروبي بوضعها سياسة الاتحاد الاوروبي في عام 2004[2]، التي تضمنت نفس الافكار التي حملتها الشراكة الاورومتوسطية مع إضافة عنصرين جديدين الارهاب وأسلحة الدمار الشامل + اعتبار الصراع العربي الاسرائيلي أولوية استراتيجية للاتحاد الاوروبي وبسبب الجمود الذي عرفته المبادرات الاوروبية السابقة تبلورت فكرة الاتحاد من أجل متوسط من المبادرة الفرنسية "الاتحاد المتوسطي[3]" في عام 2008، والتي تبينت نفس الافكار العامة للمشروعين السابقين في الحد من المخاطر القادمة من دول الجنوب والاستفادة من الموارد الاولية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط مع فتح أسواقها للمنتجات الاوروبية[4].

[1]. جعفر عدالة ، المرجع السابق ، ص326.

[2]. طويل نسيمة، "**سيادة الجوار الاوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط** "، مجلة الفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص217.

[3]. جعفر عدالة ، **المرجع السابق** ، ص326.

[4]. جعفر عدالة ، **المرجع السابق**، ص328.

الفصل الثاني:

أثر المتغيرات الدولية

للعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر

على الوطن العربي

2001- 2011م

الفصل الثاني: أثر المتغيرات الدولية للعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر على الوطن العربي 2001- 2011م

سنتطرق في هذا الفصل الى اهم الاحداث التاريخية التي شكلت انحرافا خطيرا في مسار العلاقات الدولية وتغيير الاستراتيجية الامريكية بعد تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر بحيث سنحت الفرصة للولايات المتحدة في توسيع نطاق نفوذها وتدخلاتها الخارجية عبر اتخاذ سلسلة من القرارات الاستراتيجية، متجاوزة بذلك الرأي العام الدولي والمنظمة الدولية. فكانت العراق مسرحا لهذه الاحداث والحجة في ذلك محاربة الارهاب وطرح مشروع الشرق الاوسط الكبير بحجة نشر الديمقراطية ومحاربة الفساد في الوطن العربي.

المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

المطلب الأول: أسباب الاحتلال.

بعد اثني عشر عاما من الحرب والقصف والحظر والحصار، تستعد الإمبريالية الأمريكية مرة أخرى للعدوان على العراق. بعد سنوات من الدمار والموت لشعب العراق على يد الهمجية الإمبريالية الأمريكية. وبعد القصف الدولي المتواصل على مدى أكثر من عقد يخطط مشعلو الحرب الأمريكي بشكل علني لاستعمار العراق. ويطرحون في هذا السياق عددا من المبررات لتسويغ حربهم سياسيا وأخلاقيا.[1]

اولا : الأسباب المباشرة للحرب على العراق:

أ / **امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل:** زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أن الحرب العدوانية التي شنتها العراق كانت بهدف نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية.[2] ففي خطابه الذي أعلن فيه بدء العمليات العسكرية على العراق يوم 19آذار 2003وقع الرئيس بوش ثلاثة أهداف للحرب وهي: نزع سلاح صدام حسين (الحجة: تدمير وتفكيك أسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين)، وجعل العالم أكثر أمنا، (الحجة: إسقاط نظام لطالما دعم الإرهاب وزود أو احتمال أن يكون قد زود الإرهابيين بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية إضافة

---

[1]. إبراهيم الصحاري، **حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة**، مركز الدراسات الاشتراكية، 2002، ص13.

*. **أسلحة الدمار الشامل:** عرفتها لجنة الأسلحة التقليدية بأنها(الأسلحة ذات التفجيرات الذرية وأسلحة المواد المشعة والأسلحة الكيميائية والبيولوجية الفتاكة وأي أسلحة تنتج في المستقبل يكون لها خصائص مماثلة لهذه الأسلحة في الآثار التدميرية، (ينظر عبد الوهاب بدر، **أسلحة الدمار الشامل من منظور القانون الدولي البيئي**، مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس بعنوان (القانون والبيئة)، المنعقد في الفترة من 23-24أفريل 2018، كلية الحقوق، جامعة طنطا د.ص).

[2]. حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي1994-2003**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص479.

إلى الدعم اللوجستي والمادي)، والثالث تحرير الشعب العراقي (الحجة: نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان)[1].

كذلك قامت الولايات المتحدة بجملة دبلوماسية وإعلامية شرسة داخل المحافل الدولية وخارجها، والغرض منها دفع المجتمع المدني إلى دعم أطروحتها وتأييد اتهاماتها على العراق، وذلك في الحصول من مجلس الأمن على قرارات يجيز لها استخدام القوة ضد العراق[2].

العراق في الحقيقة كان يمتلك أسلحة كيميائية وبيولوجية[3]، ولكن على امتداد السنوات التالية لبدء الحصار حتى نشوب الحرب في مارس2003 يمكننا القول أن العراق فقد ما كان يتمتع به من ميزة في مجال الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل وبرامج إنتاجها أو حيازتها[4]، ففي 03 نيسان1991 اتخذ القرار رقم 687 وهو الذي كان يمثل أكثر القرارات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي تعقيدا، الذي طالب العراق دون قيد أو شرط بتدمير أسلحة الغير تقليدية والصواريخ ذات المدى البعيد والمتوسط تحت إشراف دولي وتنفيذ القرارات الدولية كلها الصادرة ضده، فضلا عن إنشاد صندوق لدفع التعويضات[5]، وفي ظل برامج التدمير والتفتيش والمراقبة المستمرة لم يعد العراق قادرا على استئناف برامجه الرامية إلى امتلاك أسلحة الدمار

[1]. عامر هاشم عوام،" **دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط**"، دراسات دولية، العدد الثاني والثلاثون، جامعة بغداد، ص183.

[2]. معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، دار الحامد، عمان، 2012، ص66.

[3]. شيلدون رامبتون وجون ستوبر، **أسلح الخداع الشامل، استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق**، تر: مركز الغريب والترجمة، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2004، ص81.

[4]. عاطف السيد، **الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، مارس- أبريل 2003- دراسة سياسية إستراتيجية**، د.د.ن، د.ب.ن، 2003، ص69.

[5] . سهيب خالد جاسم ، **الولايات المتحدة الأمركية وتكييفها قرارات الأمم المتحدة في إحتلال العراق** ، د.د.ن، د.ب.ن، د.س.ن، ص 146.

الشامل أو استخدامها أو التهديد باستخدامها وينطبق ما سبق على قدرات العراق من الصواريخ التي يزيد مداها على 150 كيلومتر[1]، حيث أنشئت لجنة يونسكوم التي باشرت عملها مباشرة بعد انتهاء العمليات العسكرية لنزع الصواريخ الباليستية لمدى أكثر من 150كلم حيث عين السويدي (رالف إيكيوس) رئيسا تنفيذيا لهذه اللجنة وبقي في منصبه إلى غاية جويلية 1997حيث عين الأسترالي (ريتشارد باتلر)[2].

لكن بعد فشل لجنة اليونسكوم التي ترأسها (رالف إيكيوس)، من الوصول إلى غايات أمريكية رغم تدمير المنشأة العراقية العسكرية بحجة كونها تحتوي على مشاريع وأسلحة الدمار الشامل[3]، فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم1284 الذي رفضه العراق حيث شكل لجنة المراقبة والتفتيش والتحقيق (الأنموفيك) التي لم تتجه إلى بغداد إلا في 27/ تشرين ثاني 2002بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم1441حيث فتحت جميع المنشآت والدوائر الحكومية والأمنية والمناطق الرئيسية دون استثناء ليلا ونهارا[4].

وقد تغير موقف النظام العراقي، حيث أبدى مرونة كبيرة في التعامل مع المفتشين وسمح لهم بتفتيش كل المواقع المطلوبة، إضافة إلى موافقة على تدمير الأسلحة غير تقليدية والتي يتجاوز مداها 150كلم مثل صواريخ "صمود". وقد أدى ذلك إلى أن يقدم كل من هانزبليكس، كبير المفتشين الدوليين، ومحمد البرادعي، مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقريرا إلى مجلس

[1]. عاطف السيد، **المرجع السابق**، ص69.

[2]. عبد الكريم باسماعيل، "**السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، ، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2012 ، ص293.

[3]. سهيب خالد جاسم ، **المرجع السابق** ، ص148.

[4]. صالح خلف صالح، **المرجع السابق**، ص143.

الأمن يوم2003/2/14يشير إلى عدم وجود أدلة تفيد امتلاك العراق وتطويره أسلحة الدمار الشامل[1].

وعليه فإن الادعاءات الأمريكية زيف وبطلان للأساس القانوني الذي شنت الحرب بناءا عليه، فقد أشار آخر التقارير الصادرة عن اللجنة العسكرية في الكونغرس الأمريكي (صدر في منتصف أيلول2006) إلى خطأ التقارير ، التقارير التي كانت تقول بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وهو ما يعني ضمنيا أنها تشير إلى القول بأن الإدارة الأمريكية أو الأجهزة التنفيذية أرادت من وراء ذلك الاختراق إيهام الرأي العام بخطورة النظام العراقي[2].

ب /أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

شهد العالم تطورات متلاحقة وسريعة عقب تولي جورج بوش الابن وإدارته مقاليد الحكم الولايات المتحدة، فقد تصادف مجيء تلك الإدارة مع مطلع قرن جديد هو القرن الحادي والعشرين، وألفية جديدة هي الألفية الثالثة، وعقب تطورات متلاحقة ومتسارعة تم معظمها في نهاية القرن العشرين لتجد الولايات المتحدة نفسها وقد أصبحت القوة العظمى على مستوى العالم، ثم تشهد تلك الإدارة حادثة هي الأشهر في التاريخ المعاصر، وهي هجمات 11 سبتمبر2001[3].

فلقد جاءت هذه الأحداث في غير السياق المرسوم للتفوق الأمريكي، هذا النجم الذي ظن أصحابه أنه سيبقى ببناء الحياة، فقبل شهر من الأحداث ذكر تقرير لوزارة الخارجية البريطانية بأن من شبه الأكيد أن الولايات المتحدة ستظل حتى عام 2030م القوة العسكرية والاقتصادية

[1]. عاطف السيد، **المرجع السابق**، 87.

[2] . عامر هاشم عواد، **المرجع السابق**، ص183.

[3]. محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، د.د، د.ب، د.س، د.ط، د.ص.

العظمى الوحيدة في العالم حتى جاءت هذه الضربة[1]، التي استهدفت برجي التجارة العالمية ومبنى البنتاغون، وكانت لهذه الضربة وقع كبير ليس على مستوى الداخل الأمريكي، بل تعدى ذلك على مستوى العالم ككل[2].

فالفضائح الرهيبة التي حدثت في الحادي عشر من سبتمبر تعد شيئا جديدا في الشؤون الدولية، ولا يرجع ذلك إلى نطاقها أو طابعها، وإنما إلى ما كانت تهدف إليه[3].

إذن شكلت أيلول عام 2001 محطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كما في تاريخ العالم أجمع، ومنذ اللحظة التي أطلق فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلح " محور الشر" محددا العراق أحد أضلاعه الثلاثة إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، بدأت مرحلة العد العكسي لنظام الرئيس (صدام حسين)، لذلك عدت هذه الهجمات (أحداث11سبتمبر)، فرصة ذهبية لأنصار مشروع القرن الأمريكي الجديد من أجل تقديمه إلى الرئيس بوش، وإقناعه به خاصة في ظل ما أصاب الكبرياء الأمريكي من جراء هذه الهجمات[4].

ج / ظاهرة الإرهاب:

تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر القديمة في العلاقات الدولية وقد استخدمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بغية تحقيق أهداف محددة، ولكن مظاهر الإرهاب ازدادت بشكل

---

[1]. حسن الرشيدي، **التغيرات الاستراتيجية المتوقعة للمنطقة العربية بعد الحرب على العراق، التحديات السياسية الراهنة على الساحة الدولية** ، ص ص264، 265. د.ص.

[2]. فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم عبد الأمير، **السلوك السياسي الأمريكي تجاه العراق بعد عام 2003 وآفاق المستقبل**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،

[3]. نعوم تشومسكي، **11-09**، تح: إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط02، 2003، ص11.

[4]. فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم عبد الأمير، **المرجع السابق**، د.ص.

غير اعتيادي في القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين[1]، ولقد أدى الوقع الهائل لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر إلى تغيير جذري في سياسة أمريكا الخارجية، كما أعطى فرصة **للمحافظين الجدد*** كي يفرضوا رؤيتهم وسياستهم المتعلقة بالحرب **الاستباقية***، والحرب ضد الإرهاب[2]، فقد استغلت الولايات المتحدة ومازالت تستغل أحداث أيلول (سبتمبر) 2001 أبشع استغلال، وجرت ما جرى لصالح أهدافها الاستراتيجية عالميا ومحليا على صعيد الشرق الأوسط ومناطق عديدة من العالم[3].

وقد بادر الرئيس بوش إثر اعتداءات 11 سبتمبر إلى إطلاق لفظ (الحرب العالمية ضد الإرهاب) ، معتبرا إياها أفضح وأطول وأقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل. فقال في خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 20 سبتمبر 2001" إن حربنا ضد الإرهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها ولن تنتهي هذه الحروب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية

---

[1]. سعد شاكر شبلي، **المرجع السابق** ، ص181.

*. **المحافظون الجدد:** مجموعة سياسية أمريكية يمينية، تؤمن بقوة أمريكا وهيمنتها على العالم، تتألف هاته المجموعة من مفكرين استراتيجيين، ومحاربين قدامى ومثقفين، وترتبط نشأة المحافظين الجدد بأفكار ليوشتراوس هذا المفكر اليهودي الذي بدأت أفكاره السياسية والاجتماعية تتبلور فيما عرف بالليبيرالية الستراوسية وهي نفس الأفكار التي اعتبرت بمثابة الجذور أو المنطلقات الفكرية للمحافظين الجدد (ينظر: أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع السابق**، ص72).

***الحرب الاستباقية:** تعبير يقصد به تلك الحروب التي يشنها طرف في ظل قناعته بأن النزاع العسكري مع طرف آخر لا يمكن تجنبه في حين تفترض الحرب الوقائية كذلك اقناع الطرف البادئ بالحرب بأنها ليست وشيكة، فإنه يكون مقدرا أن التأخير في شنها يؤدي إلى مخاطرة على صعيد نتائجها المتوقعة، ويميز المنظرون بين تعبير وقائية وتعبير انسباقية الذي يرتبط في معظم الأحيان بكلمة هجوم أو ضربة، ويستخدم التعبير الأخير للدلالة على أن هجوم الخم وشيك، ولذلك تم استباقة بضربة أولى (ينظر: صايل زكي الخطابية، **مدخل إلى علم السياسة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص284).

[2]. جول سالم، "**الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**"، مؤسسة كازنيغي سلام الدولي، العدد09، 2008، ص12.

[3]فايز رشيد، **إستراتيجية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، السنة الثامنة عشر، العدد 5374، الخميس 07 أيلول (سبتمبر) 2006،- 14 شعبان 1429، كتب ومذكرات، القدس العربي..

دولية بإيقافها وتحطيمها... ومنذ اليوم، فإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاما معاديا لها"[1].

فتحت إذن الولايات المتحدة شعار "مكافحة الإرهاب" الشيء الذي يمكنها غزو واحتلال مطلق لأي بلد وهذا ما جرى في الحالتين الأفغانية والعراقية، وتحت شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" يمكنها الضغط على دول عديدة من أجل السير في الفلك الأمريكي، وإلا تعرضت هذه الدول إلى التهمة الجاهزة وهي "مساندة الإرهاب" كما في حالة سوريا وإيران ولبنان وغيرها من دول العالم[2].

تتمحور استراتيجية محاربة الإرهاب عند ثلاثة مرتكزات أساسية:

- ملاحقة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والمخابراتية والقانونية.

- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها عند الضرورة (الدول المارقة التي دعاها بوش محور الشر).

- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبار هذه القيم دعامة للأمن القومي الأمريكي وغيابها مصدر رئيس للإرهاب والتطرف[3].

إذن منذ إعلان الرئيس بوش الابن حربه على ما أسماه الإرهاب وهو يلوح بتوجيه ضوئية عسكرية للعراق معتبرا إياه خطرا وتهديدا للاستقرار الإقليمي والدولي، ففي الرابع من أيلول/

---

[1]. شاهر اسماعيل الشاهر، **أولوية السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م**، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، ص116.

[2]. فايز رشيد ، **المرجع السابق**، د، ص.

[3]. شاهر إسماعيل الشاهر، **المرجع السابق**، ص117.

سبتمبر 2001 طالب في خطابه أمام الكونغرس منحه صلاحية استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وفعلا هذا ما تحقق عندما وافق الكونغرس على ذلك في جلسة مشتركة بين أعضاء مجلس الشيوخ والنواب في تشرين الأول/أكتوبر 2002[1]، هذا كله على الرغم من أن العالم كله يعرف أنه لم يثبت تورط صدام حسين في الهجمات[2]، فقد أفادت عدد من الشهادات الرسمية والمسؤولة من مصادر أمريكية وغيرها، أن إدارة بوش قررت اجتياح العراق منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر- لا بل قبل ذلك - والذرائع الحقيقة للاجتياح عرضة للالتباس والتفسيرات المتضاربة: الدفاع عن إسرائيل، السيطرة على النفط، الحاجة إلى تأكيد نفوذها الإمبريالي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أو أية تركيبة من هذه الدوافع الثلاثة ذات الصلة، لكن النتيجة نفسها، صدمة جديدة وخطيرة، ومتعبة لشعوب المنطقة إضافة إلى أعمال العنف والمعاناة[3].

ثانيا : الأسباب الغير مباشرة:

أ / النفط:

يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي والتي قد يؤدي حرمانها إلى استخدام القوة العسكرية عندما تقع الإمدادات في مواجهة الحظر[4]. ومنه فإن اهتمام أمريكا بالنفط ليس طرفيا، وليس جزافا إذ يقول أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي السابق ورئيس مركز الطاقة العالمي: "أنا أؤمن كل الإيمان أن النفط هو العامل الأساسي للاحتلال الأمريكي

[1].عبد الناصر محمد مسرور، "**دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الامريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003**" ، مجلة جامعة الاقصى ، سلسلة العلوم الانسانية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الاول ، يناير 2008، ص58.

[2]. إبراهيم الصحاري،" **العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة**"، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2002، ص15.

[3]. جورج قرم، **تاريخ الشرق الأوسط من الأزمة القديمة إلى اليوم**، شركة المطبوعات، بيروت، 1993، ص188.

[4]. سعد حتي توفيق، "**التنافس الدولي وضمان أمن النفط** "، مجلة العلوم السياسية، العدد43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص.

للعراق"[1]، كذا هذا الشيء يؤكده محافظ المصرف المركزي الأمريكي "غرين سبان" بقوله في كتابه: عصر الاضطراب "إنني حزين أنه غير مقبول سياسيا الاعتراف بما يعرفه الجميع من أن حرب العراق كانت إلى حد كبير من أجل النفط"[2].

ذلك أنه في الواقع العين الأمريكية كانت دوما تركز على العراق، الذي تحدثت التقارير عن امتلاكه لاحتياطات نفطية تصل إلى 112مليار برميل، أي ما يعادل 11٪ من حجم الاحتياط العالمي من النفط[3].

والدليل على أهمية النفط العراقي في المخطط الاستراتيجي الأمريكي، تبين بعد سقوط نظام الحكم في عام 2003حيث استعانت سلطة بول بريمر " الحاكم المدني في العراق " بعدد من رجال النفط الأجانب، وتم تعيين فيليب كارول من شركة شل، وكاري فوكليبر من شركة إيكسون موبيل ليقودا عملية رسم مستقبل الصناعة العراقية، فضلا على أن عملية إعادة الاعمار في العراق تذهب حصتها الأكبر للشركات الأمريكية النفطية[4].

كذلك كانت أولى مهمات القوات الغازية، حماية قدرة الإنتاج الحالية هذه. في الحقيقة كان الحل قد تقرر سلفا في البنتاغون، فقد وضع الجيش الأمريكي خطة مفصلة لقوات التحالف

[1]. كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق العراق 1915- 2015**، تقديم: جروج قرم، دار الغرابي، بيروت، 2003، ص371.

[2]. يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط، رؤية عربية لتطوراته** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص116.

[3]. قصي عبد الكريم إبراهيم، "**أهمية النفط في الاقتصاد والنجاة الدولية (النفط السوري أنموذجا)**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

[4]. عبد الناصر محمد سرور ،**المرجع السابق** ، ص66.

الأمريكي- البريطاني للاستيلاء على حقول النفط في المراحل الأولى للغزو ووافقت وزارة الخارجية على أن تكون هذه القضية رقم واحد[1].

ب / ضمان أمن إسرائيل:

سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من أجل القيام بعمل عسكري إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موالي للغرب وللولايات المتحدة تحديدا، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل بمعنى آخر فإن السياسة الأمريكية تتحد في الشرق الأوسط من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار[2].

فضمان أمن إسرائيل مصلحة أساسية للولايات المتحدة في المنطقة، فلإسرائيل أهميتها الاستراتيجية للولايات المتحدة بسبب موقعها الجغرافي الذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية من أجل القيام بعمليات في مختلف الاتجاهات، كما أنه يمكن الوصول إليها بسهولة بطرق بحرية قصيرة عبر البحر المتوسط[3]، وعليه فإن احتلال الولايات المتحدة للعراق تتلخص في أن الاحتلال مهد لتواجد القوات الأمريكية لأول مرة في شمال الخليج العربي (العراق)، وبالتالي شكلت طوقا حول الوطن العربي شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، وهو ما ينطوي على تقييده وربطه بالاستراتيجية الأمريكية علاوة على استباق أي تهديد قد يهدد خليفة الرئيس في المنطقة (إسرائيل)[4].

---

[1]. أيان رتليدج، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، تر: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص252، 253.

[2]. عبد الناصر محمد سرور، **المرجع السابق**، ص67.

[3]. حسين سالم مرجين، **السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**، كلية الآداب، جامعة طرابلس، ص17.

[4]. عامر هاشم عواد، **المرجع السابق**، ص188.

المطلب الثاني: نتائج الغزو الأمريكي للعراق.

اولا : النتائج على المستوى العراقي:

إن الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ما هو إلا استكمالا للحرب التي تشنها ضدها منذ 1991، أي قبيل عشرة أعوام، فقد شنت أمريكا أربع حروب متتالية ضد العراق منذ كانون الثاني/ يناير 1991، انتهت بسقوط بغداد في 09 نيسان/ أبريل 2003،[1] وقد أفرزت الممارسات الأمريكية جراء احتلالها للعراق عن الدلالات التالية[2]:

أ /على المستوى السياسي: شهد انهيار الدولة بأكملها وحدوث فراغ في السلطة[3]، وعرفت كل الأراضي العراقية حالات من التدمير العشوائي والمنظم لمرتكزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية فلم يعد لسلطة القانون وجود جراء سماح الأمريكان لتنامي حالات النهب والسلب لمقتنيات وموجودات مؤسسات الدولة وأركانها التي لم يعد يمتلكها جراء سقوط السلطة المركزية التي كانت تحكم الشعب[4].

وعلى وفق قرارات مجلس الأمن الدولي جرى الاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كدولتي احتلال، بكونهما يتحملان التزامات ملموسة وصلاحيات تتناسب ومعايير القانون الدولي لمعمول به، وعهد لإدارة الاحتلال مهمة إدارة البلاد في تلك المرحلة ولغاية تشكيل حكومة عراقية معترف بها دوليا واستلامها رسميا الصلاحيات السلطوية[5].

---

[1]. كمال ديب، **موجز تأريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، دار الغرابي، بيروت، 2013، ص312.

[2]. سعد شاكر شبلي، **المرجع السابق**، ص56.

[3]. صالح خلف صالح، **المرجع السابق**، ص157.

[4]. سعد شاكر شلبي، **المرجع السابق**، ص57.

[5]. مارينا سبرونفا، **التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق**، تر: فاتح الحمراني، مكتبة عدنان، بغداد، 2012، ص70.

فبدأت واشنطن مرحلة تطبيق مخططها السابق وهو إقامة فدرالية أساسها الأعراف والديانات، فنشطت المعارضات المتعددة وخصوصا تلك التي عادت من الخارج في الإكثار من الكلام عن صيغة الدولة العراقية الجديدة التي ستولد بعد فكفكة دولة البعث[1].

برزت إذن بعد إسقاط وتغيير النظام في عام 2003، في الساحة عدد كبير من الأحزاب السياسية، وانتقا العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية[2]، فظهور الأحزاب والحركات السياسية بهذه الكثرة أفرزت حالة جديدة من الاصطياف الطائفي الذي لم يكن يعرفه تاريخ العراق السياسي المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921.[3]

منذ وقوع العراق إذن في يد الغزو الأمريكي وفرض السيطرة العسكرية الشاملة على مقدراته، جاء التدخل مباشرا من قبل الحاكم الأمريكي المدني بول برايمر المعين لحكم العراق لفرض صيغة جديدة في الحياة الدستورية تمثلت بإنشاء بعض التنظيمات والأحزاب السياسية التي تصدت للعمل السياسي والتي كانت في المرحلة السابقة للاحتلال تعارض نظام الحكم السابق[4]، وأهمها الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والمجلس الأعلى الإسلامي بزعامة محمد باقر الحكيم، والمؤتمر الوطني العراقي بزعامة أحمد الجبلي وحركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي، وحزب الدعوة الإسلامية بفروعه العديدة التي كان أبرزها الفرع الذي يتزعمه إبراهيم الجعفري[5].

---

[1]. كمال ديب، **موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة وتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، المرجع السابق، ص499.

[2]. زهير عطوف، **التجزئة الحزبية في العراق بعد 2003، الواقع والتحديات**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2018، ص03.

[3]. سعد شاكر شلبي ، **المرجع السابق**، ص133.

[4]. صالح خلف صالح ، **المرجع السابق**، ص57.

[5]. سعد شاكر شلبي، **المرجع السابق**، ص132.

تحققت هذه الحكومات- علاوة جعفر- أي شيء من الحرية والمساواة والعدالة، وينطبق نفس الشيء على مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم العسكري للعراق خلال السنة التي حكم فيها، حيث انتهكت حقوق الإنسان وتدخل الحكومات في الصراع الطائفي، وفقدان الأمن والقانون في ظل استمرار المقاومة والعنف والتوتر الأمني في كافة أرجاء العراق[1].

أدى تزايد المخاوف من الوضع الأمني المتدهور وعجز "مجلس الحكم" إلى تغيير مفاجئ في اتجاه السياسة الأمريكية في نوفمبر 2003، فبدلا من وقع دستور دائم قبل إجراء الانتخابات لاختيار أول حكومة وطنية قررت إدارة بوش عكس العملية بالتشجيع على عقد مؤتمرات ضريبة للزعماء المحليين لانتخاب أعضاء مجلس وطني مؤقت بحلول نهاية يونيه 2004، مهمة المجلس الجديد تنظيم انتخابات لمجلس تأسيسي في مارس 2005[2]. (ينظر الملحق رقم:4)

ب /على المستوى الاقتصادي:

على إثر الاحتلال الأمريكي للعراق تعرض الاقتصاد إلى حالة الدمار بشكل تام من خلال تدمير المرافق الاقتصادية، وما يتبعها من عمليات السلب والنهب التي شملت خزائن الدولة من أموال ومعادن ثمينة وذهب[3].

وأستثني من ذلك قطاع النفط الذي لم يتم استهدافه من قبل قوات الاحتلال[4]، وتدنت مستويات المعيشة وتفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم زادت حدة التشوهات

---

[1]. عزو محمد عبد القادر ناجي، **إنهيار العهدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين**، د.د.ن، د.ب.ن ،د.س.ن ، ص203.

[2]. روجراوين، **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**، تر: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص359.

[3]. صالح خلف صالح، **المرجع السابق**، ص161.

[4]. سعد شاكر شلبي، **المرجع السابق**، ص57.

الهيكلية والضريبية والتشوهات في نظام الأسعار ونظام الصرف الأجنبي والنظام النقدي والمصرفي، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إصدار عدد من القرارات الاقتصادية والدعوة إلى التحول نحو اقتصاد السوق والذي يعد بحسب وجهة نظرها الحل الآمن للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد[1].

إلا أن واقع الحال يبين أن تلك القوانين والإجراءات غير قادرة على إنقاذ العراق من محنته الحالية كونها ليست برامج اقتصادية وإنما عبارة عن برامج سياسية تم تطبيقها على اقتصاديات أوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن الماضي وهي بالضرورة لا تصلح بأن تطبق على الاقتصاد العراقي للاختلاف الكبير في طبيعة وبيئة اقتصاديات أوروبا الشرقية والاقتصاد العراقي[2].

في إطار الوضع الاقتصادي أشار القرار رقم 1438، إلى ضرورة إنشاء صندوق التنمية العراقي، من أجل تلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وتمويل إعادة البنية التحتية للعراق[3]، وقد اعتبر هذا الصندوق حافظة العائدات النفط العراقي والأصول المالية المجمدة في الخارج، حيث يتلقى 95 ٪ من عائدات النفط، بينما تذهب 5٪ إلى صندوق تعويض حرب الخليج 1991[4].

إن رفع العقوبات السابقة بموجب قرار (1438) والسماح لسلطات الاحتلال ببيع لنفط العراقي وضع العائدات في حسب تحت سيطرتهم، فالقرار قام برفع بعض العقوبات المتصلة

---

[1]. ابتهال محمد رضا داود، "**الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 والآفاق المستقبلية**"، مجلة دنانير، العدد الثمن، كلية الزرامة، جامعة بغداد، ص21.

[2]. ظافر طاهر حسان،" **العراق والاحتلال الأمريكي –دراسة في مستقبل لاقتصد العراقي**"، دراسات دولية، العدد السدس والثلاثون، جامعة بغداد، ص310.

[3]. عزو محمد عبد القادر ناجي، المرجع سابق، ص144.

[4]. صالح خلف صالح ،المرجع سابق، ص163.

مباشرة بالنفط إنتاجا وتصديرا، وباستيراد العراق للموارد التجارية الاستهلاكية والغذائية والإنسانية وإبقاء الجوانب الأخرى من العقوبات، حيث أنهى دور الأمانة العامة للأمم المتحدة في مراقبة عائدات النفط العراقي أو كيفية التصرف به، وقيد التصرف بأموال العراق ووضعها بصندوق تنمية العراق الذي ظاهره مؤسسة ذات طبع دولي بمثابة الجهة المالية البديلة للمؤسسات الوطنية، وزارة المالية والبنك المركزي العراقي- لكن حقيقته هو إن عملية الصرف لا تجري إلا بمستوى ومراقبة القائمين على هذا الصندوق وهي سلطة الاحتلال[1].

ج / على المستوى الاجتماعي والحضاري:

يواجه العراق منذ احتلاله في 09 نيسان /أبريل 2003 مشكل وأزمات عدة سياسية واقتصادية واجتماعية ألقت بظلالها على كل المستويا ت[2] ، ففي هذا لجانب الأخير- الاجتماعي- يلاحظ تصاعد حدة التطرف الديني والمذهبي لدى فئات المجتمع المختلفة بما في ذلك أواسط واسعة من لمتعلمين والمثقفين[3].

حيث يبدو أنه قد تم إخضاع العقل الوطني بالانتماءات الفرعية والإقليمية والطافية، وبقيت خلايا العقل الاجتماعي في سياسته محملة برواسب وإرهاصات تاريخية واجتماعية، ومهيأة للحظة المناسبة التي حفزتها صحوة "الصدمة والترويع" والصاعدة التي حلت في عملية احتلال العراق وإسقاط نظامه السياسي الذي لم يهتم بقضية المواطنة إلا في حدود خدمة مصالح سياسته الآنية[4].

---

[1]. سعد شكر شلبي، **المرجع السابق**، ص145.

[2]. باسيل يوسف بجك وآخرون، **إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال لأمريكي للعرق ونتائجه (الطائفية، الهوية الوطنية، السياسات الاقتصادية)** ، مركز درست الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص65.

[3]. داخل حسن جربو، **العراق في سنواته الصعبة**، دار دجلة، الأردن، 2013، ص73.

[4]. ياسيل يوسف بجك وآخرون، **المرجع السابق**، ص65.

وعموما فإنه لم يكن من نتائج الاحتلال تبديل السلطة فقط، وإنما كانت نتائجه كارثية على مختلف المستويات الإنسانية والحضارية، فقد قتل لغاية ليوم أكثر من 1.5 مليون ونصف المليون مواطن، ودمرت معالم حضرية عريقة من أقدم حضرت الأرض، وقد نسيت أماكن ومقامات مقدسة، واغتيل علماء، ونوابغ وأهين أشراف كرام، وهذه الحرب لم تكن حربا على دولة معتدية أو دولة خالفت مبادئ القانون الدولي وانتهكت حرمة الأمن والسلم الدوليين، لقد كانت حربا على الحضارة وعلى الايدلوجية.

ثانيا : النتائج على المستوى الإقليمي والدولي:

مثل العراق محور جيوسياسيا دوليا فعال ساهم في بناء التوازن الاستراتيجي المستقر في المنطقة التي تنتمي إليه، لما امتلكه من قدرت سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وحضارية، وكذلك البعد السلوكي وما يربطه بمصالح حيوية بالعام ومرونة وحركة القوى الفاعلية باتجاهه، وكذلك بعد القيم فجميع تلك الأبعاد تجعل من العرق محورا جيو سياسيا أو لاعبا جيو سياسيا يشكل رقما ذا أهمية ضمن معادلة التوازن الدولي الإقليمي العربي[1].

فعندما وقعت كارثة احتلال العراق كان من الطبيعي أن يغمر إحباط هائل كل من هو عربي، وأن ينتشر الاعتقاد بأن الضياع والمستقبل كلمتان تحملان المعنى ذاته في السياق العربي[2]، فقد أفرزت الحرب الأمريكية على العراق وإيران ودول مجلس الخليجي سواء بمعناه

[1]. أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع السابق**، ص82.

[2]. أحمد يوسف أحمد وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص321.

الضيق الذي يضم العراق وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي أو بمعناه الواسع ليشمل تركيا، اليمن، أفغانستان وباكستان[1].

فقد كان للاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار النظام نظام صدام حسين بالغ الأثر على التوازن الإقليمي "فيقدر المنظرون والخبراء الغربيون لاسيما الأمريكان منهم من تهديدات ومخاطر ستواجه الخليج العربي الذي يحتوي على أهم وأكبر المصالح الغربية والمتمثلة في النفط، إلى جانب القواعد العسكرية الأمريكية، ذلك التقدير بدأ مع التداعيات الجيو سياسية والعسكرية والأجنبية الناجمة عن الخطأ الأمريكي الفادح الذي ارتكبته الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العراق، وإنهاء النظام العراقي الذي أخل بمعادلة التوازن الدولي والإقليمي"[2].

فخروج العراق من خريطة التوازنات الإقليمية أفرز أوضاع جديدة سواء بصعود لبعض القوى، أو هبوطا للبعض الآخر[3]، حيث أصبحت تتحكم حاليا في المنطقة ثلاثة قوى رئيسية وهي: تركيا بمشروعها القوى الديني[4]، فهي تتطلع غلى أن تكون بثقلها العسكري والديمغرافي وموقعها الجغرافي الاستراتيجي أكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وأن تحقق توسعا جغرافيا إذ أمكن باتجاه الأراضي العراقية والسورية[5]، والقوى الثانية إيران بمشروعها القومي الديني[6]، حيث أن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بفوائد جمة لها ومكاسب كبيرة كونها استطاعت تمديد نفوذها الإقليمي لتصبح ورقة صعبة ورقما مؤثرا، في المعادلة العراقية تتفاوض من خلالها مع الولايات المتحدة وتقوم بتحريض مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة لهم في

---

[1]. علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003- 2011**، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم ،قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص39.

[2]. أحمد سليم حسين زعرب، المرجع السابق، ص82.

[3]. علي فايز يوسف الدلابيح، **المرجع السابق**، ص39.

[4]. أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع السابق**، ص82.

[5]. فايز علي يوسف الدبلابيح، **المرجع السابق**، ص40.

[6]. أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع السابق** ، ص82.

أي مواجهة محتملة مع حكومة عراقية قريبة في توجهاته المذهبية من إيران[1]، والقوة الثالثة هي إسرائي بمشروعها الديني العنصري[2]، إلى إنهاء البنى التحتية والارتكازية العراقية وحل الجيش وتحفيز الفتن الطائفية وذلك لجعل العراق خارج نطاق الصراع العربي الإسرائيلي باعتباره قوة إقليمية فاعلة وقوية في منطقة الشرق الأوسط[3].

وعلى المستوى الدولي فإن المأزق الأمريكي في العراق اثر سلبا على الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة ومكانتها بوصفها القوى العظمى الأولى في العالم، وكان غزوها للعراق –بدون دعم اممي– لتثبت للعالم انها القوة الوحيدة القادرة على كل شيء، لم تورطها فيه على هذا النحو سلبا لفقدان الهيبة التي سعى إليها المحافظون الجدد لتثبيتها وفقا في ميزان العلاقات الدولية.[4]

وفي الأخير نجد أن الغائب الوحيد عن هذه الساحة وهو المشروع العربي حيث تتفق جميع القوى الإقليمية على ضرورة تغيبه واستمرار التلاعب به تحت مختلف الذرائع والمسميات وتنشيطه وفق شروط واستحقاقات الجغرافيا السياسية الجديدة[5].

---

[1]. سعد شاكر شلبي، **المرجع السابق**، ص61.

[2]. أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع السابق**، ص82.

[3]. سعد شاكر شلبي، **المرجع السابق**، ص61.

[4]. عامر هاشم عواد، **المرجع السابق**، ص195.

[5]. أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع السابق**، ص82.

المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

يعد إقليم الشرق الاوسط من أكثر المناطق الاستراتيجية في العالم إذ كان ومازال من المناطق التي تستقطب الدول الكبرى اذ قسم في الماضي إلى مناطق نفوذ نتيجة أهميته الاقتصادية والاستراتيجية وبعد أن حصلت العديد من المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة الدولية استمرت الولايات المتحدة باهتمامها بالمنطقة وطرحت العديد من المشاريع التي تنصب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الامريكية[1].

المطلب الأول: التعريف بمشروع الشرق الاوسط الكبير.

اولا : مصطلح الشرق الاوسط:

الشرق الاوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة منذ بداية القرن العشرين، ان التسمية ولو أنها قصد بها ويغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوروبا الغربية إلا أن الاقليم في الواقع هو إقليم يتوسط خريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم أوروبا واسيا وافريقية) بصفة خاصة[2].

اما الموسوعة السياسية تعرف الشرق الاوسط على أنه: "مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية وهو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان، وفلسطين والاردن والعراق و الخليج العربي ومصر وتركيا وإيران وتتوسع لتشمل افغانستان وقربص ولبيا احيانا، والمقصود من اطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية عليه هو تجنب استخدام

[1]. اسراء شريف الكعود، **أضواء دولية على شؤون الشرق الاوسط**، دار دجلة، عمان، الاردن، ص156.

[2]. كمال سالم الشكري، "**مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي**"، مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول ، 2012، ص514.

مصطلح مثل المنطقة العربية والوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية ونزع صفة الوحدة العربية عنها"[1].

ثانيا : مشروع الشرق أوسطية الجديد:

ان بروز مفهوم (الشرق أوسطية) خلال الخمسين عاما الماضية كصيغة اقليمية مناقضة للنظام الاقليمي العربي وللمصلحة العربية، ولذلك ارتبط هذا المفهوم بمحاولة تحقيق مصلحة اسرائيل لأن الشرق الاوسط هو المفهوم الذي يمكن أن يحقق لإسرائيل الانتماء إلى المنطقة، فإسرائيل يمكن أن تكون دولة شرق أوسطية ولكن لا يطمكن ان تكون دولة عربية، فالشرق أوسطية هي فكرة غربية بالأساس وضعها الغرب، وتابع رعايتها ووضعت المؤسسات البحثية الغربية معالم مشروعها الحديث[2].

لقد تم طرح هذا المشروع بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991 في مؤتمر مدريد عام 1991 ويطمح المشروع ظاهريا إلى جمع دول الشرق الاوسط في سوق مشتركة، بعد تحقيق السلام، بحيث يعزز قيام هذه السوق المصالح الحيوية للجميع ويصون السلام على المدى البعيد، ولكنه يخفي دمج إسرائيل في المنطقة[3].

بدأ الحديث عن مشروع شرق أوسطي في صورة مشروع أعده (شمعون بيريز) رئيس وزراء اسرائيل آنذاك ابتداءا من منتصف الثمانينات وأطلق عليه مشروع (مارشال) الشرق الاوسط، والذي نشر في كتابه " الشرق الاوسط الجديد" عام 1993، والذي عرض فيه رؤيته

---

[1]. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** ، ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص456.

[2]. إيناس حسني البهجي، **الشرق الاوسط الجديد بين الضعف والتقسيم**، ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص180.

[3]. فارس عصام النعيمات، **أثر التحديات الخارجية على نظام الاقليمي العربي**، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية، ، جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص97.

المستلهمة من المشروع الاوروبي في التعاون والوحدة، والمبنية على أولوية المدخل الاقتصادي على السياسي بحيث يكون التعاون الاقتصادي حلا للصراع السياسي في الاقليم باعتبار أن التعاون سيؤدي إلى زيادة التفاهم وبالتالي إلى الاستقرار السياسي في المنطقة[1].

ويرى أن سوقا مشتركة ترتكز على الاستقرار السياسي وتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية والديمقراطية بدعم خارجي، بحيث تكون هذه التنمية حلا لمشكلة الاصولية بتضيق بين الفئات المجتمع وبالقضاء على الفقر من خلال الانتقال من اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلام وذلك بتحويل الأموال التي تنفق على التسلح لتنفق على رفع المستوى المعيشي للمواطنين ، ويرى أن الديمقراطية لا تحارب بعضها، والديمقراطية تقتضي على العوامل الكامنة خلق الأصول[2].

ومن كل هذا نجد أن الهدف الرئيسي والاسي من طرح هذه الفكرة هو احتواء العالم العربي وسياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا ، فضلا ع إضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني[3].

وكتاب شمعون بيريز كتاب ألفاظه وعباراته وكلماته مخادعة عن السلام والمصالح المشتركة للتسويق المطامح والمخططات (الاسرائيلية) في الوطن العربي وفرض هيمنة (اسرائيل) الاقتصادية عليه.[4]

وخلاصة القول نستطيع أن نبين أن هذا المشروع هو مشروع استعماري يهدف إلى منع العرب من قيام وحدتهم ونهضتهم، وذلك عن طريق ربطهم بدول مجاورة فضلا عن اسباغ

---

[1]. أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع السابق**، ص38. 39.

[2]. أحمد سليم حسين زعرب، **المرجع نفسه** ، ص39.

[3]. نظير محمود أمين، **المرجع السابق** ، ص481.

[4]. غازي حسين ،**الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص20.

شرعية الوجود والتعاون مع الكيان الصهيوني، ولهذا المشروع تأثير في مستقبل الأمن القومي العربي لأنه يحقق المفهوم الامريكي لأمن الخليج العربي ويعمق الوجود العسكري والامريكي الدائم والمكثف فيه[1].

ثالثا : مشروع الشرق الأوسط الكبير:

جاءت مبادرة مشروع الشرق الاوسط الكبير في صورة توصيات قدمها بأول وزير الخارجية[2] في 12 كانون الأول (ديسمبر) 2002[3]، في مبادرة عن الشراكة الديمقراطية قبل بدء التدخل العسكري في العراق، واكملها الرئيس بوش في خطاب له بعد حرب العراق التي لم تدم غير أسابيع قليلة ، تحدث فيه عن منطقة للتجارة الحر بين الشرق الأوسط، والولايات المتحدة، يتحقق في إطارها السلام الموعود بقيام الدولة الفلسطينية إلى جانب الدولة الاسرائيلية[4].

أعد مشروع الشرق الأوسط الكبير (GMO) فريق الرئيس بوش الابن على هامش قمة قادة الدول الثماني الاكثر تصنيعا في العالم والتي احتضنتها جزيرة سي اسلاند بجورجيا من 8 إلى 10 يونيو سنة 2004 ، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل[5].

---

[1]. كمال سالم الشكري، **المرجع السابق** ، ص518.

[2]. شمسة بوشناقة، **دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد**، دار الحامدة، عمان، 2016، 1437، ص494.

[3]. عزالدين اللواج،" **منطقة فوق صفيح ملتهب" العرب وامريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**" ، كتب ومذكرات، السنة الثامنة عشر ، العدد 5265، القدس العربي، 2006

[4]. شمسة بوشناقة، **المرجع السابق** ، ص494.

[5]. عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الاوسط الكبير الحقائق، والاهداف والتداعيات**، الدار العربية للعلوم، الجزائر، 2005، ص57.

لم يحدد بوش في خطابه جغرافية وحدود الشرق الاوسط الكبير ، إلا أن المراقبين يعتقد في أن هذه المنطقة تشمل البلدان العربية جميعها إضافة إلى باكستان وأفغانستان[1]. عبورا حتى حدود القوقاز الجنوبية وأسيا الوسطى، وبالتالي يضم هذا المشروع تحت مظلته منطقتين في العالم في انتاج النفط والبترول، الخليج العربي ومنطقة القوقاز[2].

وقد نشرت صحيفة "واشنطن بوست" الامريكية نص المشروع (ينظر الملحق رقم5) والمقصود بالتسمية فإذا، به يعني: الامتداد الجغرافي الواسع من إندونيسيا شرقا إلى موريتانيا غربا مرورا بجنوب آسيا ووسطها والقوقاز[3].

أيضا أشارت المبادرة إلى أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرها الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، والتي تتمثل في تشجيع يعني تفسيرا وتوضيحا، تنصيب الانظمة الملحقة بواشنطن في بلدان المشروع المترتب، ولإطلاق غول العولمة المتوحشة بمعناها الاقتصادي الليبرالي، وأما المجتمع المعرفي فبناؤه كذبة لا تنطلي على أحد لأن "احتكار المعرفة" من أهم أدوات التسلط الأمريكي على الشعوب التي حدد لها استهلاك نتائج المعرفة لمص خيرات تلك الشعوب[4].

المطلب الثاني: أهداف مشروع الشرق الاوسط الكبير.

- إعادة رسم الملامح والخصائص السياسية في دول المنطقة كي تصبح أكثر ديمقراطية وانفتاحا وفق زعمهم، باعتبار ذلك يشكل ضمانة أمريكية هامة لعدم تكرار أحداث سبتمبر،

---

[1]. أيمن يوسف، "**إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، العدد5، 2008، ص163.

[2]. ايمن يوسف، **المرجع السابق** ، ص 163.

[3]. ناصيف ياسين، **الارهاب الامريكي المعولم**، دار الفرابي، ص261.

[4]. ناصيف ياسين، **المرجع نفسه** ، ص261.

كذلك الحيلولة دون ظهور أي تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة فكريا وإيديولوجيا[1].

- حماية اسرائيل وضمان تفوقها في المنطقة باعتبارها هدفا استراتيجيا للولايات المتحدة من خلال بناء ترتيبات أمنية مشتركة تهدف إلى تجميد التسلح العربي والعمل على تحديد قدرات الدولة العربية العسكرية وفاعليتهم بقصد تجريدهم من القدرة على مقاومة مخططات التدخل في شؤونهم و السيطرة على ثرواتهم والهيمنة على مقدراتهم وهو ما يفسر احتلال العراق بوصفه شرطا اساسيا لإعادة ترتيب المنطقة عبر هذا المخطط ووضعه حيز التطبيق[2].
- يرمي مشروع الشرق الاوسط إلى استيعاب الصراع العربي الاسرائيلي دون أن يجد حلا بين الفلسطينيين والاسرائيليين من جهة وبين الاسرائيليين والعرب من جهة أخرى، فيلغي كل القرارات الدولية ذات الشأن المتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي من الجولان ومن مزارع شبعا ومن الاراضي الفلسطينية المحتلة، ويفرض التطبيع ،على العرب وكذلك التوطين باعتبار أن حدود الشرق الاوسط تتسع لاستيعاب الفلسطينيين وتفتح الحدود أمام كل دولة على رأسها اسرائيل، كما تستوعب موضوع الاحتلال الأمريكي للعراق ويشرعه باعتبار أن الشرق الوسط الجديد يجب أن يكون مجردا من أسلحة الدمار الشامل، وأن الديمقراطية التي تسعى الولايات المتحدة إلى نشرها في العالم العربي سيكون العراق نموذجا لتعميمها على معظم دول الشرق الاوسط[3].

---

[1]. حسن محمد عمار، **مشروع الرشق الاوسط الكبير وتداعياته على العالم العربي**، المركز الوطني للمتميزين، 2015، 2016، ص8.

[2] إسراء شريف الكعود، **المرجع السابق**، ص163.

[3].محمود حسن العفيفي، **مشروع الشرق الاوسط الكبير واثره على النظام الاقليمي العربي** ،رسالة ماجستير ،كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر ،غزة ،2012،ص 53.

- محاولة إيجاد انظمة فدرالية وكونفدرالية في الشرق الاوسط الجديد على أساس قومي ومذهبي وطائفي وعرقي، وتكون قاعدته في العراق فيمتد إلى لبنان، سوريا ومصر والمغرب، العربي والسودان ودول الخليج العربي تلبية لمتطلبات وأهداف اسرائيل[1].
- اختراق المجتمعات العربية والاسلامية بأعلاء ثقافة الفرد والمجتمع ضد ثقافة الدولة، بما يعني إثارة الشعوب ضد النظم الحاكمة او المؤسسات المدنية الرسمية لإفاضة الهوية والولاء والانتماء.
- وهذا ما حدث فعلا عندما اندلعت ثورات الربيع العربي ومازالت في العديد من بلدان العالم العربي، وذلك منذ نهاية عام 2010م، ومطلع عام 2011 واستمرارها حتى وقتنا الحالي[2].
- إنشاء سوق اقتصادية مشتركة بين الدول العربية " واسرائيل" من خلال تقوية علاقتها مع الدول العربية المجاورة والعمل على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وقد استطاعت عن " اسرائيل" أت تمهد لهذه المرحلة ومنها (دول مجلس التعاون الخليجي)[3].
- وفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الاسرائيلية من خلال منظومة للتعاون الاقتصادي تلعب فيها " إسرائيل" دورا بارزا ويتم من خلالها تكثيف العلاقات الاقتصادية العربية بالاقتصاد ا" الاسرائيلي" وتكون " اسرائيل" فيها الوسيط والمحطة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة العربية[4].
- احكام السيطرة على الثروات الطبيعية التي تختزنها الشرق الاوسط المسمى " الكبير أو الأكبر" من ماء ونفط اللذان يعتبران من مقومات الاقتصاد العالمي[5].

---

[1].حسان حلاق ،**قضايا العالم العربي** ،**دار النهضة العربية**،بيروت،ص217.

[2]. حسن محمد عمار ، **المرجع السابق**، ص09.

[3]. إسراء شريف الكعود، **المرجع السابق** ، ص165.

[4]. اسراء شريف الكعود ، **المرجع نفسه**، ص165

[5]. حسن محمد عمار، **المرجع السابق** ، ص9.

- امركة الفكر العربي وتدجين الثقافة العربية والمفكرين والمثقفين العرب، المسؤولية عن يقظة الشباب العربي، وذلك لما فيه من مصلحة السياسية الامريكية الاسرائيلية في المنطقة.
- توجيه مناهج وبرامج التربية والتعليم في العالمين العربي والاسلامي في اتجاه المصالحة والشراكة مع العدو الاسرائيلي، والقضاء على الذاكرة الساعية باستمرار إلى انعاش الفكر العربي بأن فلسطين عربية، وبأن اسرائيل مغتصبة وبأن أمريكا عدوة، لهذا فرض الغرب على بعض الدول العربية مراقبة صارمة على مناهج وبرامج الجامعات وعلى آداها تحت ستار الجودة والتميز[1].

المطلب الثالث: الموقف العربي من مشروع الشرق الأوسط الكبير

لقد أحدث المشروع الأمريكي ردود فعل متباينة تعكس في الوقت نفسه التخبط والارتباك والاستفراد العربي في مواجهته، على الرغم من أن الولايات المتحدة طرحت قبله عدة مخططات لمصلحة إسرائيل مضللة ومخادعة وتوحي بأنها تعمل على التطوير وتشجيع الديمقراطية وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتتغير مناهج التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية وتوزيع كتب التعليم مجانا في بعض البلدان العربية[2].

ففي مصر قوبل المشروع بالرفض والاستنكار من قبل الساسة، حيث أكد الرئيس المصري حسني مبارك على رفضه القاطع لمحاولات فرض الإصلاح من الخارج، وشدد على أن أولويات الإصلاح يجب أن تنبع من داخل المنطقة وبإرادة ذاتية، وأن أي مبادئ من هذا الشأن يجب أن ينسجم مع الواقع السياسي والاجتماعي لدول المنطقة، دون محاولة لفرض نمط

[1]. حسان حلاق، **المرجع السابق**، ص ص216. 217.

[2]. غازي حسين، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والإمبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص113.

إصلاحي محدد لا يراعي خصوصيات المنطقة، وأن تضع في أولوياتها الأهمية القصوى لتحريك القضية الفلسطينية باعتبارها بؤرة التوتر الرئيسي في المنطقة[1].

كذلك أعلنت السعودية رفضها للمشروع، ورفض أي محاولة لفرض الإصلاح من الخارج[2]، وتقول السعودية على لسان خارجيتها سعود الفيصل أنها ستقوم بالإصلاحات اللازمة (وفق الوتيرة التي تناسبها)[3]، وحذر من ممارسة الضغوط لتسريع الإصلاح، مؤكدا على أن الإصلاح يجب أن ينبع من الداخل لضمان رفاهية المواطنين والاستجابة لتطلعاتهم[4].

أيضا أعربت سوريا عن رفضا القوي للمشروع الأمريكي الذي اعتبرته يذكر بالوضع الذي سبق الحرب العالمية الأولى عندما كانت الدول الكبرى تبحث عن تمزيق المنطقة واقتسامها، وفي هذا الإطار أكدت على أن أي مدخل للتعاون بين العرب وأي جهات خارجية من أجل الإصلاح يجب ، ينطلق من تصفية الاحتلال الإسرائيلي وتنطبق قرارات الأمم المتحدة، وبعدها تنطلق المنطقة بشكل جدي باتجاه الاستقرار والأمن، وأن أحدا لا يستطيع أن يفرض على العرب شيئا[5].

كذلك انتقد وزير الخارجية اللبناني جان عبيد بعد اجتماعه لرئيس المصري في القاهرة المشاريع الأمريكية التي تحاول واشنطن فرضها على المنطقة باسم الإصلاح وأضاف إن الولايات المتحدة تستطيع تصدير أنظمة ديمقراطية جاهزة[6].

---

[1]. محمود حسن علي العفيفي ، **المرجع السابق**، ص82.

[2]. غازي حسين، **المرجع سابق**، ص113.

[3]. عبد القادر رزيق المخادي، **المرجع السابق**، ص76.

[4]. غازي حسين، **المرجع السابق**، ص113.

[5]. حسن محمد عمار، **المرجع السابق** ، ص16.

[6]. عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع السابق**، ص77.

وأعلنت الجامعة العربية رفضها للمشروع، حيث أعلن الأمين العام للجامعة أن المشروع ناقص وغير متوازن ويمثل خطرا على المنطقة وعلى استقرارها، فالمشروع برأيه يتجاهل قضايا العرب الإسلامية الرئيسية، وفي مقدمتها الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين والترسانة النووية الإسرائيلية، كما يتجاهل الوجود العسكري في المنطقة وينتقس من دور الأمم المتحدة[1].

وإلى جانب الرافضين لمشروع الشرق الأوسط الكبير هناك المؤيدين[2].

حيث يمثل يمكن القول أن مواقف دول الخليج باستثناء السعودية اتسمت بالموافقة على المشروع الأمريكي لتسهيل مهمة إدارة بوش في أخذ موافقة الدول الصناعية عليه، وأكدت على عدم رفض المشروع لمجرد أن الولايات المتحدة هي التي طرحته لأن الدول العربية بحاجة إصلاح حقيقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[3].

لقد أدى طرح المشروع إلى انقسام الدول العربية حول الموقف من المشروع، وظهرت أربعة مواقف رافضة للمشروع وسبب الرفض كونها لم تشارك في صياغته وأنه جاء من الخارج، والثانية أيدته وطلبت فتح حوار بناء مع الولايات المتحدة، والثالثة نادت بالتريث والانتظار وإجراء اتصالات مع الولايات المتحدة، أما المجموعة الرابعة فقد تحفظت على المشروع وطالبت بإيضاحات وتفسيرات من الولايات المتحدة[4].

---

[1]. غازي حسين، **المرجع السابق**، ص ص114، 115.

[2]. عبد القادر زريق المخادمي، **المرجع السابق**، ص78.

[3]. غازي حسين، **المرجع السابق**، ص114.

[4]. محمود حسن علي العفيفي، **المرجع السابق**، ص84.

الخاتمة

بعد العرض والتحليل لمضمون بحثنا الذي جاء تحت عنوان المتغيرات الدولية واثرها على الوطن العربي (1989-2011) توصلنا الى اهم النتائج التالية :

. يأتي الوطن العربي كنموذج صارخ لما أحدثته التحولات في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وذلك نظرا للانعكاسات السلبية عليه، في الوقت الذي كان يتطلع فيه الوطن العربي لأن يكون أكثر استقلالية، ويستطيع تحقيق مساعيه من خلال تقوية التنمية وتحقيق رفاهية اقتصادية.

. شكل انهيار الاتحاد السوفييتي الحليف الأقرب لبعض الدول العربية مشاكل عدة ظهرت جلية في عدم قدرته على مواجهة التغيرات الدولية الجديدة على الساحة الدولية، حيث أنه استطاعت القوى الجديدة تفرقته، وجعله منطقة تنافس.

. شكلت حرب الخليج الثانية أول نقطة تحول للضعف العربي وانقسامه وتشرذمه، فقد تصدعت حركته القومية العربية، وتراجعت قوته السياسية التي كان لها تأثير على المستوى الدولي.

. جاء الطرح الأمريكي ليفرض عليه نموذجا من الاقتصاد الحر فغدا اقتصاد الوطن العربي يعاني مشاكل مديونية وتضخم البطالة والعجز هذا على الرغم مما يمتلكه من إمكانيات اقتصادية تجعله في الرتبة الأولى عالميا.

. النظام العالمي الجديد لم يأتي إلا لتكريس الهيمنة والتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الثالث عامة والوطن العربي خاصة، ولم يولد إلا لتوطيد هيمنة الشمال على الجنوب

. انضمام الوطن العربي إلى المشاريع الاقليمية لا تعبر عن هوية المنطقة وتاريخها حيث أن هذه المشاريع ومثال ذلك المشاريع الأورومتوسطية والمشاريع الأمريكية هي مقدمة للذوبان في المنظومة العالمية الجديدة التي لم ولن تحقق لها إلا ما هو سلبي.

. سهرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الوهلة الأولى في سيطرتها وهيمنتها على العالم على أن تكون اسرائيل حليفتها الأولى حيث اعتبرتها دولة ممتدة للغرب الحضاري واداة لتأمين مصالحها وكقاعدة تنطلق منها الولايات المتحدة، فسعت أن يكون لهذا الكيان الصهيوني مكانة من خلال ما طرحته من مشاريع تستطيع من خلالها أن تؤمن مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل.

. لقد أثرت التحولات في النظام العالمي بعد عام 1990م وفي ظل الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية، وكان الأثر الكبير على دول الخليج العربية خصوصا بعد 11 من سبتمبر حيث استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية أحسن استغلال والحجة في ذلك محاربة الارهاب.

. كان الأثر الكبير لمتغيرات التي حدثت على الساحة الدولية من نصيب العراق حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى احتلال عام 2003م، الذي كان مكملا للحصار الذي فرضته عليها طيلة 13 سنة.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.[1]

الترتيب	الدولة	تاريخ الانضمام
01	المملكة المغربية	01 يناير 1995
02	مملكة البحرين	01 يناير 1995
03	دولة الكويت	01 يناير 1995
04	الجمهورية التونسية	29 مارس 1995
05	الجمهورية الموريتانية	31 ماي 1995
06	جمهورية جيبوتي	31 ماي 1995
07	جمهورية مصر	30 جوان 1995
08	دولة قطر	13 يناير 1996
09	الإمارات العربية المتحدة	10 أفريل 1996
10	المملكة الأردنية	11 أفريل 2000
11	سلطنة عمان	09 نوفمبر 2000
12	المملكة العربية السعودية	11 ديسمبر 2005

[1]. وسام الميهوب، **المرجع السابق**، ص77.

الملحق رقم 02:

قرارات مجلس الأمن خلال أزمة الخليج.[1]

رقم القرار	فحـــوى القرار
660	ادانة الغزو العراقي للكويت
661	فرض مقاطعه اجباريه وانشأء لجنة للقيام بمهام محددة تتعلق بتطبيق القرار تجاه العراق .
662	عدم شرعية ضم العراق للكويت .
664	يتعلق بوضع الاجانب والبعثات الدبلوماسية في كل من العراق والكويت .
665	اتخاذ الخطوات اللازمة للتاكيد علي تطبيق القرار 661 الخاص بالمقاطعه .
666	مراعاة الظروف الانسانية في العراق والكويت في عملية الكقاطعه علي ان يتم تصدير الامدادات الطبية تحت الاشراف الدقيق للاطراف المصدره لها .
667	مراعاة العراق اتفاقيتي فيينا لعامي 1961و1963بشأن معاملة البعثات الدبلوماسية والقنصلية .
669	تقديم مساعدات الي العراق وفق نص الماده 50 من ميثاق الامم المتحدة .
670	امداد اجراءات المقاطعه الي جميع وسائل النقل . بما في ذلك وسال النقل الجوي .
674	اتخاذ اجراءات اضافية في حالة عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الامن والمساعي الحميدة للامين العام المتعلقة بوضع الكويتيين والاجانب في كل من الكويت والعراق .
677	ادانة محاولات العراق لتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت واتلاف السجلات المدنية التي تحتفظ بها الحكومة الشرعية في الكويت .
678	منح العراقيين فرصه اخيرة للامتثال لقرارات مجلس الامن في موعد اقصاه 15 كانون الثاني / يناير 1991 م .

[1]. نهلة محجوب أحمد، **المرجع السابق**، ص ص91، 92.

الملحق رقم 03:

قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338.[1]

قـرار مجلـس الأمـن رقـم ٢٤٢ : قـرار اصـدرة مجلـس الامـن الـدولي التـابع لمنظمـة الامـم المتحـدة في ٢٢ تـشرين الثـاني - نـوفمبر مـن عـام ١٩٦٧ وجـاء تعـبيرا عـن الخلـل الخطـير في ميـزان القـوى في الـصراع العربـي - الـصهيوني ، وهـو الـذي لا شـك كـان نتيجـة الهزيمـة الـتي مـني بهـا العـرب في الحـرب العربيـة - الـصهيونية الثالثـة (حزيـران - يونيـو ١٩٦٧) . وقـد جـاء هـذا القـرار كحـل وسـط بـين عـدة مـشاريع قـرارات طرحـت علـى النقـاش بعـد الحـرب ومـن ابرزهـا مـشروع القـرار الـسوفياتي والامريكـي ، وذلـك تفاديـا لاقـدام اي مـن الـدولتين الكـبريين علـى ممارسـة حـق الـنقض . واشـترط واضـع القـرار اللـورد كـارادون ، منـدوب بريطانيـا آنـذاك لـدى مجلـس الأمـن ، ان القـرار لا يقبـل اي تعـديل او مـساومة فامـا ان يقبـل كمـا هـو وامـا ان يـرفض . لان اي تعـديل ولـو طفيـف كـان مـن شـأنة ، حـسب رأيـة ، نـسف المـشروع مـن اساسـة . وكـان الهـدف مـن هـذا الموقـف هـو المحافظـة علـى الغمـوض الـذي بـالفقرة الخاصـة بالانـسحاب خاصـة في الـنص الانكليـزي . فقـد ورد في المـادة الاولى - الفقـرة أ: " انـسحاب القـوات الاسـرائيلية مـن اراض احتلـت في النـزاع الاخـير " . امـا في النـصوص الفرنـسية والروسـية والاسـبانية والـصينية فقـد دخلـت ال التعريـف علـى كلمـة أراض بحيـث لم يعـد هنـاك اي لـبس او غمـوض . (وزيـادة في الوضـوح فقـد بـادر منـدبو عـدة دول مثـل فرنـسا والاتحـاد الـسوفياتي ومـالي والهنـد ونيجيريـا الى التـصريح ، قبـل التـصويت علـى القـرار ، بـأن حكومـاتهم تفهـم هـذة الفقـرة بأنهـا تعـني انـسحاب القـوات الاسـرائيلية مـن جميـع الاراضـي التي احتلت عام ١٩٦٧ .

واضـافة الى قـضية الانـسحاب فقـد نـص القـرار علـى انهـاء حالـة الحـرب والاعـتراف ضـمنا باسـرائيل دون ربـط ذلـك بحـل قـضية فلـسطين الـتي اعتبرهـا القـرار مـشكلة لاجـئين . ومـن هنـا فقـد جـاء قبـول بعـض الـدول العربيـة بهـذا القـرار ، ومنهـا مـصر والاردن ، يكـرس الاعـتراف بـالأحتلال الحاصـل في مـوازين القـوى وهـو احـتلال اسـتمر حتـى عـام ١٩٧٣ حـين جـاءت حـرب تـشرين الأول - اكتـوبر لتفـرز توازنـا جديـدا اكثـر ملاءمـة للعـرب . وفيمـا يلـي الـنص الحـرفي لهـذا القـرار الـذي مـا يـزال في صـلب كـل المفاوضـات والمـساعي الدوليـة والعربية لايجاد حل الصراع العربي - الصهيوني :

١ - يعلـن ان تطبيـق مبـادىء الميثـاق يتطلـب اقامـة سـلام عـادل ودائـم في الـشرق الاوسط وهذا يقتضي تطبيق المبدأين التاليين :

أ - انـسحاب القـوات الاسـرائيلية مـن الاراضـي الـتي احتلتهـا (في الـنص الانكليزي: " من اراضي احتلتها " في النزاع الأخير .

ب - ان تنهـي كـل دولـة حالـة الحـرب ، وان تحـترم وتقـر الاسـتقلال والـسيادة الاقليميـة والاسـتقلال الـسياسي لكـل دولـة في المنطقـة وحقهـا في ان تعـيش في سـلام في نطـاق حـدود مأمونـة ومعـترف بهـا متحـررة مـن اعمـال القـوة او التهديد بها .

٢ - ويؤكد المجلس الحاجة الى :

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .

ج - ضـمان حـدود كـل دولـة في المنطقـة واسـتقلالها الـسياسي عـن طريـق اجراءات من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

٣ - يطلـب مـن الـسكرتير العـام ان يعـين ممـثلا خاصـا الى الـشرق الاوسـط لاقامـة اتـصالات مـع الـدول المعنيـة بهـدف المـساعدة في الجهـود للوصـول الى تـسوية سـلمية ومقبولـة علـى أسـاس الـنصوص والمبـادىء الـواردة في هذا القرار.

٤- يطلـب مـن الـسكرتير العـام ان يبلـغ المجلـس بمـدى تقـدم جهـود المبعـوث الخاص في أقرب وقت ممكن.

- يؤكـد عـدم شـرعية الاسـتيلاء علـى الاراضـي عـن طريـق الحـرب ، والحاجـة الى سلام عادل ودائم تستطيع ان تعيش فية كل دولة في المنطقة .

- ويؤكـد أيـضا ان جميـع الـدول الاعـضاء عنـدما قبلـت ميثـاق الامـم المتحـدة . قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية منه .

قـرار مجلـس الأمـن رقـم ٣٣٨ : قـرار صـادر عـن مجلـس الأمـن التـابع للأمـم المتحـدة بتـاريخ ٢٢ تـشرين الاول - اكتـوبر ١٩٧٣ ويـدعو الى وقـف اطـلاق النـار علـى كافـة جبهـات حـرب اكتـوبر والـدعوة الى تنفيـذ القـرار ٢٤٢ بجميـع اجزائه . وهذة فقرات القرار :

١ - يـدعو جميـع الاطـراف المـشتركة في القتـال الـدائر حاليـا الى وقـف اطـلاق النـار بـصورة كاملـة وانهـاء جميـع الاعمـال العـسكرية فـورا في مـدة لا تتجـاوز ١٢ سـاعة مـن لحظـة اتخـاذ هـذا القـرار وفي المواقـع الـتي تحتلـها الآن .

٢ - يـدعو جميـع الاطـراف المعنيـة الى البـدء فـورا بعـد وقـف اطـلاق النـار بتنفيـذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع اجزائة .

٣ - يقـرر ان تبـدأ فـور وقـف اطـلاق النـار وخلالـة ، مفاوضـات بـين الاطـراف المعنيـة تحـت الاشـراف الملائـم بهـدف اقامـة سـلام عـادل ودائـم في الـشرق الاوسط .

تبنـى المجلـس هـذا القـرار في جلـسته رقـم ١٧٤٧ - ب ١٤ صـوتا مقابـل لا شيء وامتناع الصين عن التصويت .

مـع القـرار : اسـتراليا ، النمـسا ، فرنـسا ، غينيـا ، الهنـد ، اندونيـسيا ، كينيـا ، باناما ، بـيرو ، الـسودان ، الاتحـاد الـسوفياتي ، المملكـة المتحـدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، ويوغوسلافيا .

[1]. صايل زكي الخطايبة، **مدخل إلى علم السياسة** ، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص ص294- 297.

الملحق رقم 04:

جدول زمني للعراق يناير 2004- ديسمبر/ كانون الأول 2005م.[1]

2004

4 مارس	الدستور العراقي المؤقت (المعروف بالقانون الإداري الانتقالي)، تمم.
29 مارس	أزمة الفلوجة - مقتل أربع مقاولين أميركيين
28 أبريل	صدور قرار من «CPA» عن سوء معاملة المحتجزين في سجن أبو غريب.
20 مايو	الإغارة الأميركية على مجمّع منشآت الجلبي في بغداد.
2 يونيو	المجلس العراقي الحاكم يحلّ نفسه.
28 يونيو	إقفال «CPA». إنشاء الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة الشيخ غازي الياور ورئيس الوزراء أياد علاوي.

2005

30 يناير	انتخابات المجلس الوطني الانتقالي أنتجت الحكومة العراقية الانتقالية (برئاسة جلال الطالباني ورئيس الوزراء إبراهيم الجعفري).
1 أغسطس	نهاية مهلة صياغة الدستور الدائم.
15 أكتوبر	الاستفتاء على الدستور الدائم.
15 ديسمبر/ كانون الأول	انتخابات الجمعية الوطنية أنتجت حكومة عراقية (برئاسة الرئيس جلال الطالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي).

[1]. دوغلاس ج . فايث، **الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الاهاب** ، تع: سامي بعقليني ،مؤسسة الانتشار العربي ،بيروت ،2010 ص526.

الملحق رقم 05:

نص مشروع الشرق الأوسط الكبير.[1]

الملحق الأول:

نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير"
المقدم من واشنطن في قمة الدول الثماني

طرحت الولايات المتحدة على مجموعة الدول الصناعية الثماني مشروع "الشرق الأوسط الكبير" وبادرت نقاشاً مع هذه الدول لضمها إلى "الشراكة" ويفترض أن تبلور دول المجموعة موقفاً موحداً من هذا المشروع خلال قمة الثماني في الولايات المتحدة في حزيران (يونيو) المقبل، وهذا نص المشروع.

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" (١) تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وساهمت "النواقص الثلاثة" التي حددها الكتاب العرب لتقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ــ الحرية، المعرفة، وتمكين النساء ــ في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثماني، وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، ستشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

ــ مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ٢٢ هو أقل من نظيره في إسبانيا.

ــ حوالي ٤٠ في المائة من العرب البالغين ــ ٦٥ مليون شخص ــ أميون وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

ــ سيدخل أكثر من ٥٠ مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول ٢٠١٠ وسيدخلها ١٠٠ مليون بحلول ٢٠٢٠، وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن ٦ ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

ــ إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة ٣٥ مليوناً بحلول ٢٠١٠.

ــ يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون ٣ في المائة إلى ٦ في المائة على الأقل.

في إيكان ١.٦ في المائة فقط من السكان لاستخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ــ لا تشغل النساء سوى ٣.٥ في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة على سبيل المثال، مع ٨.٤ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ــ عبر ٥١ في المائة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٢، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق، ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفقرين على مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية، وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح، ويمثل تقرير التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في "الشرق الأوسط الكبير"، وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة، وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأيدت بلدان مجموعة الثماني، جهودها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط وعبر "الشراكة الأورومتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط" وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديموغرافية المثار إليها أعلاه، وتصوير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، وتنوع مبتدئات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها تتيح لمجموعة الثماني "فرصة تاريخية وينبغي للمجموعة، في قمتها في "سي أيلاند" أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة، ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

١ ــ تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
٢ ــ بناء مجتمع معرفي.
٣ ــ توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة، فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم قوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولاً. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو أحد التحديات الأكثر إلحاحاً للتخلف في التنمية السياسية (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠).

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير، وفي تقرير فريدوم هاوس" للعام ٢٠٠٣، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صنف بأنه "حر" ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً"، وقد

تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم، بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء ولا تنسجم هذه المؤشرات المحيطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة، في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بأن "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم" وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

ويمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام مايلي:

مبادرة الانتخابات الحرة:

في الفترة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير(٢)، تنيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات مثل:

ــ تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوي وتسليم التقارير.

ــ تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني:

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

[1]. حسين غازي، **المرجع السابق**، ص ص141- 154.

معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:

تشغل النساء ٣.٥ في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية ومن أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء تشغيل منظمة غير حكومية، ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديين:

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجري على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني، ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة، ويمكن لمجموعة الثماني أن تشجع وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويحصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة)، كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:

بلغت تقرير التنمية البشرية العربية الانتباه إلى أن هناك قُل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي، بالمقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة، ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة، أو يخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي، ويفقد هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويجد من المعلومات المتوافرة للجمهور، ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

- تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل: مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة، أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد، كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.
- تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصنع تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة.(يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

ثانياً : بناء مجتمع معرفي:

تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة"، (تقرير التنمية البشرية العربية، ٢٠٠٠).

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها، ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى ١.١ في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب المترجمة أكثر من ١٥ في المائة منها)، ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير، ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى ١١ مليون شخص)، خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد إلى الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب

- ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.
- ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين.
- تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يدرسوا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس المنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية/ مكافحة الفساد:

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير، ويمكن لمجموعة الثماني:

- أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، الخاصة بمجموعة الثماني.
- أن تدعم علناً مبادرة منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط – شمال إفريقيا، التي ينبثق من خلالها رؤساء حكومات وملوك وFLSومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.
- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة".

المجتمع المدني:

آخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات شعبية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة ويمكن لمجموعة الثماني أن:

- تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق العولمة لعصرنا الحاضر.

مبادرة التعليم الأساسي:

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات، وفي مقدور مجموعة الثماني السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

- محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في ٢٠٠٣ برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار " محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الثماني لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، في خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول ٢٠١٠، وستركز مبادرة مجموعة الثماني، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات، وإذا أخذنا في الاعتبار معدلة ٦٥ مليوناً من الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على افتراض إلى تدريب المعلمين.
- فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الثماني، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء، ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحترم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزون بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن، البرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع، التابع لـ"يونيسكو" بهدف إعداد فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول ٢٠٠٨ مائة ألف معلمة.
- الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب و علم الاجتماع و علوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات، ويمكن لكل من دول مجموعة الثماني تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها

الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص)، إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجية عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

- مبادرة مدارس الاكتشاف بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة، ولمجموعة الثماني السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.
- إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأمريكية الشراكة في الشرق الأوسط قبل قمة مجموعة الثماني المقبلة (في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم". التي ستكون ملتقى لتبادل الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الثماني توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم في إنترنت:

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع إنترنت، ومن الضروري ضمناً تحسين "الهوة الكومبيوترية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على إنترنت وأهمية إنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة، ولدى مجموعة الثماني القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد، وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدان وقرى روسيا، وقد يركز المشروع أولاً على بلدان الشرق الأوسط الكبير الأقل استخداماً للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سوريا، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ"مبادرة فرق نحو الأمية"، المذكورة أعلاه، في قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على إنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص، توفير محتواه ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال:

لمجموعة الثماني في سبق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثماني والمعاهد التعليمية (الجامعات، والمعاهد المتخصصة) في المنطقة، وبمقدور مجموعة الثماني تمويل هيئة التنظيم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة ستة الخريجين إلى دورات قصيرة تتمور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو لاستراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة لها مدير أمريكي، ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

توسيع الفرص الاقتصادية:

تحتاج الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولاً اقتصادياً يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية، وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية، ويمكن لمجموعة الثماني في هذا السبق اتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو:

تعوزه فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل، ولمجموعة الثماني أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

+ إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال، لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة، إذ لا يحصل على التمويل، سوى خمسة في المئة من الراغبين إليه، ولا يتم عموماً تقديم أكثر من ٧٠٠ في المئة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع، وبإمكان مجموعة الثماني المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء ومؤسسات الإقراض الصغير الربح القادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو، وتقدر أن في إمكان قروض من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة ١.٢ مليون نائمة اقتصادي على التخلص من الفقر، ٧٥٠ ألفاً منهم من النساء.
+ مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الثماني المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الثماني يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.
+ وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الثماني ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي لإعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية، كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع توسيع لتشمل التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية، وعلى بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير الكبير هذا أن يكون مذخراً لمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة، واتخاذ قرارات الإقراض أو (المنح) يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

+ الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الثماني، توخياً لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة، وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية، ورفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول، وتحديث الخدمات المصرفية وتقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق، وإنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة:

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جداً، إذ لا يشكل سوى ستة في المئة من كل التجارة العربية، ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير، تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها، ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً، ويمكن لمجموعة الثماني أن تتبنى مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير تتألف من العناصر التالية:

الانضمام/التنفيذ على صعيد منظمة التجارة العالمية وتسهيل التجارة:

يمكن لمجموعة الثماني أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة العالمية.(٣) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين ويعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الثماني لتشجيع عملية الانضمام بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية، وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توفير التزامات إضافية لمنظمة التجارة العالمية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الثماني بشأن

التسهيلات والحوافز التوجيهية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

المناطق التجارية:

ستنشئ مجموعة الثماني مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والمؤسسات المتعلقة بالرسوم الجمركية، وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك "السوق من منفذ واحد، للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

مناطق رعاية الأعمال:

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الثماني أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات، ويمكن لمجموعة الثماني أن تعرض مناقصة محسنة إلى أموقيا لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير:

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الذي سيجمع مسؤولين كباراً من مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا ـ المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبك) وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

١ ـ يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

٢ ـ تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.

٣ ـ البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة) الجزائر ولبنان والسعودية واليمن، بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم ينظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسوريا، بلدان طلبت منحها صفة مراقب.

قائمة المراجع

أولا: الكتب.

1. أحمد كمال شعلت، **العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج**، مكتبة مدبولي.
2. أحمد يوسف أحمد وآخرون، **احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
3. اسحاق محمد رباح، **قضايا معاصرة (سياسية- استراتيجية- اقتصادية- اجتماعية- ثقافية تربوية)**، كنوز المعرفة، عمان، 2010.
4. اسراء شريف الكعود، **أضواء دولية على شؤون الشرق الاوسط**، دار دجلة، عمان، الاردن.
5. شمسة بوشناقة، **دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد**، ط1، دار الحامدة، عمان، 2016، 1437.
6. أمينة رمضان طاهر زيد، **نموذج الدولة الواحدة وأثره ذلك على عملية السلام الفلسطينية الاسرائيلية الامكانية والتحديات**، فلسطين، 2013.
7. أيان رتليدج، **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، تر: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.
8. إيناس حسني البهجي، **الشرق الاوسط الجديد بين الضعف والتقسيم**، ط 1، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
9. باتر محمد علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، الأهلية، عمان، 2003.
10. باسيل يوسف بجك وآخرون، **إستراتيجية التدمير آليات الاحتلال لأمريكي للعرق ونتائجه (الطائفية، الهوية الوطنية، السياسات الاقتصادية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
11. بيار سالينجر، ايريك لوان، **حرب الخليج الملف السري**، شركة المطبوعات، بيروت، ط11، 2010.

12. الجميلي صدام مرير، **الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009م.

13. جورج قرم، **تاريخ الشرق الأوسط من الأزمة القديمة إلى اليوم**، شركة المطبوعات، بيروت، 1993.

14. حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، تقديم: محمد المجدوب، بسان، بيروت، 2000.

15. حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي1994-2003**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

16. حسان حلاق، **قضايا العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت.

17. حسن محمد عمار، **مشروع الاوسط الكبير وتداعياته على العالم العربي**، المركز الوطني للمتميزين، 2015، 2016.

18. خليل حسن، **النظام الدولي المفاهيم والأسس...الثوابت والمتغيرات**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 11، 2013.

19. خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**، دار المنهل اللبناني.

20. داخل حسن جربو، **العراق في سنواته الصعبة**، دار دجلة، الأردن، 2013.

21. رسمية محمد هادي، **إنهيار الاتحاد وانعكاساتها على المنطقة العربية**، دار الحكمة، 2014.

22. روجراوين، **الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط**، تر: عبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004.

23. زهير عطوف، **التجزئة الحزبية في العراق بعد 2003**، الواقع والتحديات، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2018.

24. السفير طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط الطريق إلى غزة أريحا،** دار الشروق، القاهرة.

25. سهيل حسين الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي،** دار الثقافة، عمان، 2009.

26. السيد أبو عطية، **إشكالية النظام العالمي الجديد،** دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

27. السيد امين شبلي، **من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد،** مهرجان القراءة للجميع، مصر.

28. شيلدون رامبتون وجون ستوبر، **أسلحة الخداع الشامل استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق،** تر: مركز الغريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، ط01، بيروت، 2004.

29. صايل زكي الخطابية، **مدخل إلى علم السياسة،** دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

30. صبري فارس الهيتي، **العالم الاسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبوليتيكية،** دار الوراق.

31. طارق السويدان، **فلسطين التاريخ المصور**، سيتامول نت، 2004.

32. عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية،** الدار المصرية اللبنانية، د.ب. ن، د.س. ن.

33. عاطف السيد، **الغزو الامريكي البريطاني للعراق مارس- أبريل 2003- دراسة سياسية إستراتيجية،** 2003.

34. عبد العزيز مصطفى كامل، **العلمانيون وفلسطين ستون عاما من الفشل وماذا بعد،** لبنان، فلسطين.

35. عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الاوسط الكبير الحقائق، والاهداف والتداعيات**، الدار العربية للعلوم، الجزائر، 2005.

36. عبد القادر يحياوي، **العرب وأسطورة الشرعية الدولية بين 1919- 1991م**، دار هومة، الجزائر، 2003م.

37. عزو محمد عبد القادر ناجي، **إنهيار العهدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين**، د.د.ن، د.ب.ن .

38. عمرو رضا بيومي، **أسلحة دمار شامل العراقية، دراسة في الاثار القانونية والسياسية والاستراتيجية لحرب الخليج الثانية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

39. غازي حسين، **الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

40. فتوح المخترس وآخرون، **الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) المقدمات-الوقائع وردود الافعال- التداعيات**، عالم المعرفة، الكويت، 1995.

41. فهد خليل زايد، **الحروب والتسويات بين الماضي والحاضر**، دراسة تحليلية، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

42. كريس هارمان، **انهيار النموذج السوفياتي: الأسباب والنتائج**، تر: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010م.

43. كمال ديب، **زلزال في أرض الشقاق العراق 1915- 2015**، تقديم: جروج قرم، دار الغرابي، بيروت، 2003.

44. كمال ديب، **موجز تأريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية**، دار الغرابي، بيروت، 2013.

45. مارينا سبرونفا، **التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق**، تر: فاتح الحمراني، مكتبة عدنان، بغداد، 2012.

46. مجد الدين خمش، **العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

47. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، 2012.

48. محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، د.د.ن، د.ب.ن، د.س.ن.

49. محمد الشرقاوي، **الأرض مقابل السلام**، دار الكتب، 1993م.

50. محمد تيسير التميمي، **الحرب الخليج بين الاسباب والنتائج**، دار الاهلية، عمان، 1993.

51. محمد حسين هيكل، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 1993.

52. محمد حسين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل السلام والاوهام أوسلو- ما قبلها وما بعدها**، دار الشروق، القاهرة، 1967.

53. محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، دار النفائس، بيروت.

54. محمد سعيد حمدان وآخرون، **فلسطين والقضية الفلسطينية**، جامعة القدس العربية، عمان، الاردن.

55. محمد شلبي، **السياسة الخارجية لدول الاردن وعملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي 1979-1994**، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007.

56. محمود عباس، **طريق أوسلو**، شركة المطبوعات، بيروت، 1994.

57. معاذ البطوش، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، دار الحامد، عمان، 2012.

58. ناصيف ياسين، **الارهاب الامريكي المعولم**، دار الفرابي.

59. نعوم تشومسكي، **11-09**، تح: إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط02، 2003.

60. يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

61. يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

62. دوغلاس ج .فايث ، الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب ، تع:سامي بعقليني ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ،2010

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

1. أحمد سليم حسين زعرب، **التغيرات السياسية الاقليمية وانعكاساتها على توازن القوى في الشرق الاوسط 2003-2012**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2013-1434.

2. أحمد مجدي منصور محارب، **العلاقات الاردنية الاسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، 1994-1999**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الازهر، غزة، 2012.

3. حاتم خليل أحمد السطري، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الاسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية 1993.1971،رسالة ماجستير ،قسم التاريخ ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين.

4. حازم محمد عطوه زعرب، **مؤتمر مدريد للشرق الاوسط وأبعاده الاقليمية والدولية**، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الازهر، غزة، 2011.

5. حسن رزق سلمان عبدو، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط،** دراسة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

6. خالد جميل عبد الوهاب القطراوي، **التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على السياسية الاسرائيلية اتجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)**، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر، غزة، 2004.

7. خالد حماد أحمد عياد، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه عملية السلام العربية الاسرائيلية 1973-2013**، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط، 2014.

8. خديجة محجوب محمد صالح، **النفط كمحدد للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط من الخطر النفطي 1973 حتى حرب الخليج الثانية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.

9. خمسية عقابي، **النفط في العلاقات الامريكية العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

10. سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، دراسة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2008.

11. سعد محمود سلمان المكدمي، **مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الامم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، قسم القانون العام، ، 2015.

12. سليمان، محمد أعطية أبو عطيوي، **الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته عن القضية الفلسطينية (1990-1993)**، رسالة ماجيستير ، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، 2012.

13. صالح خلف صالح، **اثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية-الامريكية (1988-2008)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، للدراسات العليا، 2010.

14. ضيف الله دهيم عوض الرشيدي، **آليات تطبيق قرارات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

15. عبد الرحمان عوض عبد الرحمان البرغوثي، **قرار فك العلاقة القانونية والادارية والمالية الاردنية مع الضفة الغربية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2008.

16. عبد الله عاشوري، **فواعل السياسة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة** ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.

17. علي فايز يوسف الدلابيح، **توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003- 2011**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

18. فارس عصام النعيمات، أثر التحديات الخارجية على النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية، 2011.

19. فلنتينا جودت حسن مناع، **عشر سنوات على اعلان برشلونة..، تقديم نقدي للنتائج**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزت، فلسطين، 2006.

20. محمد قجالي، **حرب الخليج الثانية بين احكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد**، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.

21. مصطفى عبد السلام عبدالجليل زملط، **مواقف دول العربية من الصراع الفلسطيني الاسرائيلي (1993-2001)**، رسالة ماجستير، جامعة القدس ، فلسطين، 2009.

22. منير موسى أبو رحمة، **سياسة الولايات المتحدة اتجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في الفترة 1993-2001** ،رسالة الدكتوراه ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة وهران، 2012-2013.

23. نسرين ياسين الحمداني، **المتغيرات الاقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007.

24. نهلة محجوب احمد، **حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية الامريكية**، مذكرة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2003.

25. هيودي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

26. وسام ميهوب، **أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

ثالثا: المجلات والمقالات.

1. ابتهال محمد رضا داود، "**الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، والآفاق المستقبلية**"، مجلة دنانير، العدد الثمن، كلية الزرامة، جامعة بغداد.
2. إبراهيم الصحاري، "**العراق حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة**"، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2002.
3. أبو القاسم أحمد أبو هدية، عبد الحكيم عمار شابي، "**المتغيرات الدولية وأثرها على الواقع العربي**"، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد الثامن.
4. **اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية**، مقاربة عمالية، منظمة العمل الدولية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات المالية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014.
5. أحمد عبد العزيز وآخرون، "**الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدولة النامية**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010.
6. إيمان عبد خضير، عيادة سعيد حسين، "**المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة وآثارها على الاقتصاديات العربية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 50، لسنة 2008.
7. أيمن يوسف، "**إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الاوسط الجديد**"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلة 5، العدد5، 2008.
8. جعفر عدالة، "**تطور السياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منظمة المغرب العربي**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2.

9. جول سالم، "**الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي**"، مؤسسة كازنيغي سلام الدولي، العدد09، 2008.

10. حسن الرشيدي، "**التغيرات الإستراتيجية المتوقعة للمنطقة العربية بعد الحرب على العراق، التحديات السياسية الراهنة على الساحة الدولية**".

11. حسين سالم مرجين،" **السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**"، كلية الآداب، جامعة طرابلس.

12. حيدر عبد الله محمد السوداني، "**العولمة وتأثيرها السلبي على النظام الاقليمي العربي**"، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية.

13. رابطة المعاهد والمركز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **اتفاقية الشراكة العربية الاوروبية**، أوراق الندوة التي عقدت بتونس أيام 25.26 جوان 2002.

14. رافد أحمد محمد أمين العاني، "**الدور العربي في حرب الخليج الثانية عام 19991، (المملكة العربية السعودية أنموذجا)**"، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 14، العدد5، ايار 2007.

15. سرور طالبي المل وآخرون، "**مجلة جيل الدراسات العليا والعلاقات الدولية**"، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثالث، أغسطس 2015.

16. سعد حتي توفيق، "**التنافس الدولي وضمان أمن النفط**"، مجلة العلوم السياسية، العدد43، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

17. سمية عبد المحسن، **التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور**.

18. سهام حروري،" **سياسات الاتحاد الاوروبي اتجاه الدول المغاربية**"، مجلة الفكر، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

19. سيف نصرت توفيق الهرمزي،" **فواعل النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين**"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 11، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

20. شاهر اسماعيل الشاهر،" **بنية النظام الدولي الجديد كمحدد للسياسة الخارجية للدولة**"، مجلة نقد وتنوير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، أكتوبر 2015.

21. شريفة جعدي وآخرون،" **أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة (2006-2012)**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد1/ ديسمبر 2014.

22. طابوش مولود،" **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية**"، **دراسة حالة الجزائر**، جامعة الجزائر، 2007/2006.

23. طويل نسيمة، "**سيادة الجوار الاوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط**"، مجلة **الفكر**، العدد الثامن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

24. ظافر طاهر حسان،" **العراق والاحتلال الأمريكي –دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي**"، دراسات دولية، العدد السدس والثلاثون، جامعة بغداد.

25. عامر هاشم عوام،" **دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط**"، دراسات دولية، العدد الثاني والثلاثون، جامعة بغداد.

26. عبد العزيز المنصور،" **العولمة والخيارات العربية المستقبلية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25- العدد الثاني، 2009.

27. عبد الكريم بإسماعيل،" **السياسة الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 06، جانفي 2012، جامعة قصدي مرباح، ورقلة.

28. عبد الناصر جرادات وآخرون، **قراءة في العولمة وأثرها على دول وشعوب العالم،** المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، 2012.

29. عبد الناصر محمد سرور، "**دوافع وتداعيات القرار الإستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكري عام 2003**"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، يناير 2010.

30. عبد الوهاب بدر، **أسلحة الدمار الشامل من منظور القانون الدولي البيئي،** مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس بعنوان (القانون والبيئة)، المنعقد في الفترة من 23-24أفريل 2018، كلية الحقوق، جامعة طنطا).

31. العرباوي نصير،" **مستقبل الشراكة الاورومتوسطية**"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 17، 2018.

32. غربي محمد،" **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.

33. فكرت نامق عبد الفتاح، عبد الجبار كريم عبد الأمير، "**السلوك السياسي الأمريكي تجاه العراق بعد عام 2003 وآفاق المستقبل**"، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

34. قاسم محمد عبد الدليمي، **العرب من الشراكة الأورومتوسطية إلى الاتحاد من أجل المتوسط،** كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

35. قسي عبد الكريم ابراهيم، "**اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

36. كمال سالم الشكري، "**مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي**"، مجلة جامعة دمشق للعوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

37. كوثر عباس الربيعي، مروان سالم العلي، "**مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية الاتحاد الاوروبي أنموذجا**"، مجلة قضايا سياسية ،العدد 26،جامعة النهرين ،2012.

38. لخضر طوير، "**العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها**"، الجزائر.

39. محمد غربي،" **تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي**،" مجلة اقتصاديات شمال-افريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف، الجزائر.

40. مصطفى بخوش،" **مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة**"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، 2002.

41. منظمة العمل الدولية، **اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية، ومنطقة التجارة الحرة، الاورومتوسطية: مقاربة عملية**، منشورات المشروع "تعززي قدرات المنظمات العملية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، 2014.

42. موالدي سليم، **الشراكة الأور ومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، المتلقي الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، محاولة التقييم، 13 ماي 2013، جامعة مليانة، الجزائر.

43. مؤتمر الأمم المتحدة: **حول التجارة والتنمية، تسوية النزاعات، منظمة التجارة العالمية**، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003.

44. نظير محمود أمين، "**المتغيرات الدولية والاقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي**"، كلية القانون والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، جامعة ديالي، 2010م.

45. نور الدين حشود، "**الاستراتيجية الامنية الامريكية بعد الحرب الباردة من التفرد إلى الهمجية 1990-2012**"، وفاتر السياسة والقانون، العدد 9، جوان 2013.

46. **وثائق معاهدة السلام الاردنية- الاسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 20، 1994.

رابعا: الجرائد

1.عزالدين اللواج، **منطقة فوق صحيف ملتهب العرب وامريكا من الشرق الاوسطية الى الشرق الاوسط الكبير** ،السنة الثامنة عشر ، العدد 5265،كتب ومذكرات القدس العربي ،2006.

2.فايز الرشيد ،**استراتيجية السياسة الامريكية في الشرق الاوسط،** السنة الثامنة عشر ،العدد 5265،الخميس 7سبتمبر 2006 ،كتب ومذكرات القدس العربي.

رابعا: الموسوعات.

1. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

خامسا: المواقع الالكترونية.

1. مكارم إبراهيم، أسباب انهيار الشيوعية السوفياتية من مناظير مختلفة، 02/ 10/ 2011م، مأخوذة من: www. Ahewat. Org، تاريخ الزيارة، 22/ 02/ 2019م، على الساعة: 13:58.

2. منتدى فلسطين الدولي للأعلام والاتصال، info@ palmedia forum.org

3.سمير الخطيب ، لماذا انهار الاتحاد السوفياتي ، 2017/7/22 ، ماخوذة من الحوار المتمدن ، تاريخ الزيارة 2018/11/11، على الساعة :21:25.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
اهداء	/
شكر وعرفان	/
مقدمة	أ
فصل تمهيدي: أبرز المتغيرات الدولية في العالم ما بعد الحرب الباردة.	
المبحث الأول: انتهاء الحرب الباردة.	**09**
المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفياتي.	**09**
المطلب الثاني: الطموح الأمريكي الجديد (النظام العالمي الجديد).	**12**
المبحث الثاني: بروز العولمة الاقتصادية.	**16**
المطلب الأول: تعريف العولمة.	**16**
المطلب الثاني: بدايات العولمة.	**17**
المطلب الثالث: مؤسسات العولمة الاقتصادية.	**18**
الفصل الأول: أثر المتغيرات الدولية للعالم ما بعد الحرب الباردة على الوطن العربي 1989-2001	
المبحث الأول: حرب الخليج 1990 .1991.	**27**
المطلب الأول: العامل النفطي في الاجتياح العراقي للكويت	**27**
المطلب الثاني: التدخل الأمريكي في الأزمة.	**31**
المطلب الثالث: أسباب شن الولايات المتحدة الحرب على العراق.	**33**
المطلب الرابع: نتائج حرب الخليج.	**35**
المبحث الثاني: العمليات السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.	**40**
المطلب الأول: مؤتمر مدريد للسلام1991.	**40**
المطلب الثاني: اتفاق أوسلو 1993.	**43**
المطلب الثالث: اتفاق وادي عربة (الاتفاق الأردني الإسرائيلي)1994.	**46**

المبحث الثالث: أثر العولمة الاقتصادية على الوطن العربي.	**50**
المطلب الأول: أثر مؤسسات العولمة الاقتصادية على الوطن العربي.	**50**
المطلب الثاني: المشاريع المتوسطية (الشراكة الأورومتوسطية).	**56**
الفصل الثاني: أثر المتغيرات الدولية للعالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر على الوطن العربي 2001-2011	
المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق عام .2003	**63**
المطلب الأول: أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق.	**63**
المطلب الثاني: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق.	**73**
المبحث الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير2004.	**81**
المطلب الأول: التعريف بمشروع الشرق الأوسط الكبير	**81**
المطلب الثاني: أهداف مشروع الشرق الأوسط الكبير.	**85**
المطلب الثالث: الموقف العربي من مشروع الشرق الأوسط الكبير.	**88**
الخاتمة	**92**
الملاحق	**95**
قائمة المراجع	**104**
فهرس المحتويات	**120**